

الباب الثاني

في الجواب عن أسئلة صبنوا بها

في الجواب عن أسئلة صبنوا بها

ولنذكر منها خمسة عشر سؤالاً تكميلاً للفائدة :

السؤال الأول :

قالوا : اليهود والنصارى أمتان عظيمتان ، طبقوا مشارق الأرض ومغاربها ، وكلهم يخبر أن المسيح — عليه السلام — صُلب ، وهم عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب ، والإنجيل أيضاً مخبر عن الصلب ، فإذا جوزتم كذبهم ، وكذب ما يدعى أنه الإنجيل ، وأن هؤلاء ممكن تواطؤهم على الكذب ، لزم المحال من وجوه :
أحدها : يتعذر عليكم كون القرآن متواتراً .

وثانيها : أن قاعدة التواتر تبطل بالكلية ؛ فإن غاية خبر التواتر يصل إلى مثل هذا .

وثالثها : أن إنكار الأمور المتواترة جحد للضرورة فلا يسمع ، فلو قال إنسان الخبر عن وجود بغداد ودمشق كذب لم يسمع ذلك منه ، وعُدَّ خارجاً عن دائرة العقلاء ، وحينئذ يتعين أن القول بالصلب حق ، وأن أخبار القرآن والمسلمين عند عدم ذلك مشكل .

والجواب من وجوه :

أحدها : أن جميع النصارى واليهود على كثرتهم يوردون هذا السؤال ، وهم لا يعلمون حقيقة التواتر ولا شروطه ، وإنما فهم ذلك وغيره الأمة المحمدية والملة الإسلامية ؛ لشرفها وعلو قدرها ، واختصاصها بمعاقل العلوم وأزمته دون غيرها ، وها أنا أوضح ذلك فأقول :

القواتر له شروط :

الشرط الأول : أن يكون الخبر عنه أمراً محسوساً ، ويدل على اعتبار هذا الشرط أن الأمة العظيمة قد تخبر عن القضايا العظيمة وهي باطلة ؛ كإخبار المعطلة عن عدم الصانع ، والمجسمة عن التجسيم ، والفلاسفة عن قدم العالم وهم كثيرون مع بطلانه ،

ومسببه : أن مجال النظر بحجة الغير يكثر فيها وقوع الخطأ فلا يثق الإنسان بالخبر عن العقلیات حتى ينظر فيجد البرهان العقلي يعضد ذلك الخبر ؛ فحينئذ يقطع بصحة ذلك الخبر ، أما الأمور المحسوسة مثل المصبرات ونحوها فشديدة البعد عن الخطأ ، وإنما يقع الخلل من التواطؤ على الكذب فإذا كان المخبرون يستحيل تواطؤهم على الكذب جعل القطع بصحة الخبر .

الشرط الثاني : استواء الطرفين والواسطة ، وتحرير هذا الشرط : أن المخبرين لنا إذا كانوا عدداً يستحيل تواطؤهم على الكذب ، وكانوا هم المباشرين لذلك الأمر المحسوس المخبر عنه حصل العلم بخبرهم ، وإن لم يكن المخبر لنا هو المباشر لذلك الأمر المحسوس ، بل ينقلون عن غيرهم أنه أخبرهم بذلك ، فلا بد أن يكون الغير المباشر عدداً يستحيل تواطؤهم على الكذب ، فإنه إن جاز الكذب عليه — وهو أصل هؤلاء المخبرين لنا — فإذا لم يبق الأصل لم يبق الفرع عليه ، فلا يلزم من كون المخبرين لنا يستحيل تواطؤهم على الكذب حصول العلم بخبرهم لجواز فساد أصلهم المعتمدين عليه ، فيتعين أن يكون الأصل عدداً يستحيل تواطؤهم على الكذب ، فهذا معنى قولنا : استواء الطرفين في كونهما عدداً يستحيل تواطؤهما على الكذب شرط ؛ فإن كان المخبر لنا عدداً يستحيل تواطؤهم على الكذب وأصلهم الذي ينقلون عنه كذلك [لزم التسليم بما يقولون] ، لكن أصلهم لم يباشر ذلك الأمر المحسوس ، بل ينقل عن غيره آحاد أيضاً ، فأصل ذلك الأصل يجب أن يكون عدداً يستحيل تواطؤهم على الكذب أيضاً لما تقدم ، وفي هذه الصورة حصل طرفان وواسطة ، فانظر : فإن المخبر لنا والمباشر الأول والواسطة التي بينهما ، فيجب استواء الطرفين والواسطة والوسائط مهما كثرت شرط في كونهم عدداً يستحيل تواطؤهم على الكذب ، فينقسم بهذا التحرير التواتر إلى : طرف فقط ، وإلى طرفين بلا واسطة ، وإلى طرفين وواسطة ، والثلاثة أقسام مشتركة في هذا الشرط ، إذا تقرر حقيقة التواتر فنقول :

الحس إنما يتعلق بأن هذا مصلوب على هذه الخشبة ، وأما إنه عيسى — عليه السلام — نفسه أو غيره ، فهذا لا يقيده الحس البتة ، بل إنما يعلم بقرائن الأحوال إن وجدت ، أو بأخبار الأنبياء — عليهم السلام — عن الله — تعالى — الذي أحاط بكل شيء علماً ، وأحصى كل شيء عدداً ، والذي يدل على أن الحس لا يفرق بين المتماثلات : أننا لو وضعنا في إناء رطلاً من الماء أو الزيت أو نحو ذلك وأريناها لإنسان ،

ثم رفعنا ذلك المائع ، ووضعنا فيه رطلاً آخر من ذلك المائع ، ثم أريناه لذلك الإنسان ، وقلنا له : هذا الماء هو عين الماء الأول أو مثله ؟ ، فإنه إذا أنصف يقول الذى أدركه بحسى أن هذا ماء بالضرورة ، أما أنه عين الأول أو مثله فلا أعلم ؛ لكون الحس لا يحيط بذلك ، هذا فى المائعات ، وكذلك كف من تراب ، أو أوراق الأشجار ، أو أنواع الحبوب كالحنطة إذا أخذ منها حقتان ونحو ذلك ، وكذلك الحيوانات الوحشية شديدة الالتباس على الحس ، إذا اتحد النوع فى اللون والسن والغلط ، وإنما كثرت الفروق فى الحيوانات الإنسانية ، وسر ذلك : أن أسباب النشأة فى الوحشية مشتركة كالمياة والمراعى والبرارى ، والحيوان الانسى يختلف ذلك فيه — بحسب مقتنيه — اختلافاً كثيراً ، فينشأ بحسب دواعى بنى آدم فى السعة والضيق وإيثار نوع من العلف على غيره ، ومكان مخصوص على غيره ، وإلزام الحيوان أنواعاً من الأعمال والرياضة دون غيرها ، فيختلف الحيوان الانسى بحسب ذلك ، ثم يتصل ذلك بالنطف فى التوليد ، مضافاً إلى ما يحصل للولد من داعية مربية فيعظم الاختلاف ، والحيوان الوحشى سلم عن جميع ذلك ، فتشابهت أفراد نوعه ، ولا يكاد الحس يفرق بين نوعين منه البتة ، إذا تقرر أن الحس لا سلطان له على الفرق بين المثيلين ولا التمييز بين الشئيين ؛ فيجب القطع أن كون المصلوب هو خصوص عيسى — عليه السلام — دون شبهه أو مثله ليس مدركاً بالحس ، وإذا لم يكن مدركاً بالحس ؛ جاز أن يخرق الله تعالى العادة لعيسى — عليه السلام — بخلق شبهه فى غيره ، — كما أخرق العادة فى إحياء الموتى — وغيره ، ثم برفعه ويصونه عن إهانة أعدائه ، وهو اللائق بكريم آلائه فى إحسانه لخاصة أنبيائه وأوليائه ، وإذا جوز العقل مثل هذا — مع أن الحس لا مدخل له فى ذلك — بقى إخبار القرآن الكريم عن عدم الصلب سالماً من كل معارض ، مؤيداً بكل حجة ، وسقط السؤال بالكلية .

وثانيها : سلمنا أن الحس يتعلق بالترفة بين المثيلين ، والتمييز بين الشبيهين ، لكن لا نُسَلِّم أن العدد المباشر للصلب كانوا بحيث يستحيل تواطؤهم على الكذب ، ويدل على أنهم ليسوا ذلك : إن الحواريين فروا عنه ؛ لأنه لو وجد أحد منهم لقتله اليهود ، فحينئذ عدد التواتر متعذر من جهة شيعة النصارى ، فخير النصارى عن أسلافهم لا يفيد علماً ، بل هو حزر وتخمين لا عبرة به ، ولذلك قال الله — تعالى — : ﴿ وما

قلوبه يقيناً * بل رفعه الله إليه (١) أى هم لا يتيقنون ذلك . بل يحزرونه (٢) بالظن والتخمين

وأما من جهة الملة اليهودية : فلأن المباشر منهم للصلب ، إنما هم الوزعة وأعوان الولاة ، وذلك فى مجرى العادة يكون نفرأ قليلاً كالثلاثة ونحوها ، فيجوز عليهم الكذب ولا يفيد خبرهم العلم ، ويكون العادة خولفت ، وخرج للصلب عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب يفتقر إلى نقل متواتر ، فإنه لو وقع ونُقل بأخبار الآحاد لم يحصل لنا علم بالصلب ، فإن المتواترات إذا نقلت بأخبار الآحاد سقط إعتبارها فى إفادة العلم لجواز كذب الناقل ، فلا يكون عدد التواتر حاصلأ فى نفس الأمر ، والنصارى واليهود إنما يعتمدون على التوراة والإنجيل ، ولا يوجد يهودى ولا نصرانى على وجه الأرض يروى التوراة والإنجيل عدلاً عن عدل إلى موسى أو عيسى — عليهما السلام — ، وإذا تعذرت عليهم رواية العدل عن العدل ، فأولى أن يتعذر التواتر ، ولم يبق فى الكتابين إلا أخبار وتواريخ بعيدة الزمان جداً بحيث أن التواريخ الإسلامية أصح منها لقرب عهدها ، مع أنه لا يجوز الاعتقاد فى وقوع فروع الديانات على شئ من التواريخ ، فضلاً عن أصول الأديان ، وإذا ظهر أن مستند هذين الأمتين العظيمتين فى العدد فى غاية الضعف ؛ كلن فى إخبارها فى نفسها فى غاية الضعف ؛ لأن الفرع لا يزيد على أصله .

وثالثها : أن نصوص الإنجيل والكتب النصرانية متضاربة دالة على عدم صلب عيسى — عليه السلام — بخصوصه ، وذلك من وجوه :

أحدها : قال لوقا : « صعد يسوع إلى جبل الجليل ومعه بطرس ويعقوب ويوحنا ، فبينما هو يصلى إذ تغير مظهر وجهه عما كان عليه ، وابيضت ثيابه فصارت تلمع كالبرق ، وإذا موسى بن عمران وإيلياء قد ظهرا له ، وجاءت سحابة فأظلتهم فوق النوم على اللذين معه » ... ، فظهور الأنبياء — عليهم السلام — ، وتظليل السحاب ، ووقوع النوم على التلاميذ دليل على الرفع إلى السماء وعدم الصلب ، وإلا فلا معنى لظهور هذه الآيات .

وثانيها : ما فى الأناجيل : « المصلوب استقى اليهود فأعطوه خلا مذاقاً بمر فذاقه

(١) النساء : ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٢) حَزَّرَ الشئ : أى قَدَّرَه وَحَمَّنَه على التقريب .

ولم يسغه ، فنادى إلهى إلهى لم خذلتى ؟ ، والأنجيل مصرحة بأنه — عليه السلام — كان يطوى^(١) أربعين يوماً وأربعين ليلة ويقول للتلاميذ : « أن لى طعاماً لستم تعرفونه » ، ومن يصبر أربعين يوماً على الجوع والعطش ؛ كيف يظهر الحاجة والمذلة والمهانة لأعدائه وأعداء الله بسبب عطش يوم وليلة ؟؟ ، فإنه عندهم لم يمكث على الخشبة أكثر من يوم وليلة ؛ لإجماع الأنجيل على أن الصلب فى [الساعة] الثالثة من يوم الجمعة ثم أنزل من يومه ، وكفن ليلة السبت وأقام يوم السبت كله مدفوناً ، ثم طلب ليلة الأحد بفلس^(٢) فلم يوجد ، ومنهم من قال : أقام ليلة الأحد ، هذا ما لا يفعله أدنى الناس فكيف بخواص الأنبياء ؟؟ ! فكيف بالرب — تعالى عما يدعونه — ؟ فيكون حينئذ المدعى للعطش غيره ، وهو المطلوب .

وثالثها : قوله : « إلهى إلهى لم خذلتى فتركتنى » ، وهو كلام يقتضى عدم الرضا بالقضاء وعدم التسليم لأمر الله — تعالى — ، وعيسى — عليه السلام — منزّه عن ذلك ، فيكون المصلوب غيره ، ولا ميما وهم يقولون : « إن المسيح — عليه السلام — إنما تعنى ونزل ليؤثر العالم بنفسه ويخلصه من الشيطان ورجسه » ، فكيف يروون عنه أنه تبرم بالإيثار ؟ واستقال مع العثار ؟ ، مع روايتهم فى توراتهم : أن إبراهيم ، وإسحاق ، ويعقوب ، وموسى ، وهارون — عليهم السلام — لما حضرهم الموت كانوا مستبشرين بقاء ربهم ، فرحين بانقلابهم إلى سعيهم ، ثم لم يجزعوا من الموت ولا هابوه ، ولا استقالوا مذاقه ولا عابوه ، مع أنهم عبيده ، والمسيح بزعمهم ولد ورب ، فكان ينبغى أن يكون أثبت منهم ؟ ، ولما لم يكن كذلك دل على أن المصلوب غيره ، وهو المطلوب .

السؤال الثانى :

قالوا : « القول بإلقاء الشبه على غير عيسى — عليه السلام — يُفضى إلى السفسطة ، والدخول فى الجهالات وما لا يليق بالعقلاء » .

وبيان ذلك : أننا إذا جوزنا إلقاء شبه الإنسان على غيره ، فإذا رأى الإنسان ولده لم يثق بأنه ولده ، ولعله غيره ألقى عليه شبه ولده ، وكذلك القول فى امرأته وسائر

(١) الطوى : الجوع .

(٢) الفلس : ظلمة آخر الليل .

معارفه ، لا يثق الإنسان بأحد منهم ولا يسكن إليهم ، ونحن نعلم بالضرورة أن الإنسان يقطع بأن ابنه هو ابنه ، وأن كل واحد من معارفه هو هو من غير شك ولا ريبه ، بل القول بالشبه يمنع من الوثوق بمدينة الإنسان ووطنه إذا دخله ، ولعله مكان آخر ألقى عليه الشبه ، فلا يثق بوطنه ولا بسكنه ولا بشيء مما يعرفه ويألفه ، بل إذا غمض الإنسان عينيه عن صديقه بين يديه ثم فتحها في الحال ينبغي له ألا يقطع بأنه صديقه لجواز أن يلقى شبهه على غيره ، لكن جميع ذلك خلاف الضرورة ، فيكون القول بالشبه خلاف الضرورة فلا يسمع ؛ كالقول بأن الواحد نصف العشرة !!

والجواب من وجوه:

أحدها : أن هذا تهويل ليس عليه تعويل ، بل البراهين القاطعة والأدلة الساطعة قائمة على أن الله — تعالى — خلق الإنسان وجملة أجزاء العالم ، وأن حكم الشيء حكم مثله ، فما من شيء خلقه الله — تعالى — في العالم إلا وهو قادر على خلق مثله ، إذ لو تعذر خلق مثله لتعذر خلقه في نفسه فيلزم أن يكون خلق الإنسان مستحيلاً ، بل جملة العالم وهو محال بالضرورة .

وإذا ثبت أن الله تعالى قادر على خلق مثل لكل شيء في العالم ، فجميع صفات جسد عيسى — عليه السلام — لها أمثال في حيز الإمكان في العدم ، يمكن خلقها في محل آخر غير جسد عيسى — عليه السلام — ، فيحصل الشبه قطعاً ، فالقول بالشبه قول بأمر ممكن ، لا بما هو خلاف الضرورة ، ويؤنس ذلك أن التوراة مصرحة بأن الله — تعالى — خلق جميع ما للحية في عصا موسى — عليه السلام — ، وهو أعظم من الشبه ، فإن جعل حيوان يشبه حيواناً أقرب من جعل نبات يشبه حيواناً ، وقلب العصا مما أجمع عليه اليهود والنصارى ، كما أجمعوا على قلب النار لإبراهيم — عليه السلام — برداً وسلاماً ، وعلى قلب يد موسى — عليه السلام — ، وعلى انقلاب الماء خمراً وزيتاً للأنبياء — عليهم السلام — ، وإذا جوزوا مثل هذا فيجوز إلقاء الشبه من غير استحالة .

وثانيها : أن الإنجيل ناطق بأن المسيح — عليه السلام — نشأ بن أظهر اليهود وكان في مواسمهم وأعيادهم وهياكلهم يعظّمهم ويعلمهم وينظرهم ويعجبون من براعته وكثرة تحصيله ، حتى يقولون : أليس هذا ابن يوسف ، أليست أمه مريم ؟ أليس أخوته عندنا فمن أين له هذه الحكمة ؟؟

وإذا كان في غاية الشهرة والمعرفة عندهم ، وقد نص الإنجيل على أنهم وقت الصلب لم يحققوه حتى دفعوا لأحد تلاميذه ثلاثين درهماً ليدهم عليه فجاء ليلة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر نيتسان ومعه جماعة من اليهود معهم السيوف والعصى من عند رؤساء الكهنة ، وقال لهم التلميذ — واسمه يهوذا — : الرجل الذى أقبَلَهُ هو مطلوبكم فأمسكوه ، فلما جاء قال : السلام عليكم يامعلم الخير ، ثم قبَلَهُ ، فقال له يسوع : ألهذا جئت ياصاحب ؟ ، فوضعوا أيديهم عليه وربطوه ، فتركهم التلاميذ كلهم وهربوا ، وتبعه بطرس من بعيد ، فقال له رئيس الكهنة : بالله الحى أنت المسيح ؟ ، فقال له المسيح : أنت قلت ذاك ؟ ، وأنا أقول لكم : أنكم من الآن لا ترون ابن الإنسان حتى تروه جالساً عن يمين القوة ، آتياً فى سحب السماء .

فهذا اللبس العظيم بعد تلك الشهرة العظيمة نحو ثلاثين سنة فى المحاورات العظيمة والمجادلات البالغة أدل على وقوع الشبه قطعاً .

وثالثها : أن فى الإنجيل أنه أخذ فى حنيس^(١) من الليل مظلم من بستان ، شوهت صورته ، وغيّرت محاسنه بالضرب والسحب وأنواع النكال ، ومثل هذه الحالة توجب اللبس بين الشئ وخلافه ، فكيف بين الشئ وشبهه ؟ ، فمن أين للتصارى أو اليهود القطع بأن المصلوب هو عين عيسى — عليه السلام — دون شبهه ؟؟ ، بل إنما يحسن الظن والتخمين كما قال الله — تعالى — : ﴿ وما قتلوه يقيناً . بل دفعه الله إليه وكان الله عزيزاً حكيماً ﴾^(٢) .

ورابعها : قال يوحنا : كان يسوع — عليه السلام — مع تلاميذه بالبستان ، فجاء اليهود فى طلبه فخرج إليهم عليه السلام ، وقال لهم : من تريدون ؟؟ قالوا : يسوع ، وقد خفى شخصه عنهم ، ففعل ذلك مرتين وهم ينكرون صورته ، وذلك دليل الشبه ورفع عيسى — عليه السلام — ، لا سيما وقد حكى بعض التصارى أن المسيح — عليه السلام — قد أعطى قوة التحول من صورة إلى صورة !!

وخامسها : قال متى : « بينما التلاميذ يأكلون طعاماً مع يسوع — عليه السلام — ، قال : كلكم تشكون فى هذه الليلة ؛ لأنه مكتوب أن أضرب الراعى فتفترق الغنم ، فقال بطرس : لو شك جميعهم لم أشك أنا ، فقال يسوع : الحق أقول لك : أنك

(١) الحنيس : الليل الشديد الظلمة .

(٢) النساء : ١٥٧ ، ١٥٨ .

في هذه الليلة تنكرني قبل أن يصبح الديك » .

فقد شهد عليهم بالشك ، بل على خيارهم بطرس فإنه خليفته عليهم ، فقد انخرمت الثقة بأقوالهم وجزمهم بعدم إلقاء الشبه على غيره ، وصح قوله — تعالى — : ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِيناً ﴾ ^(١) .

وسادسها : أن في الإنجيل لمتى : « أن يهوذا دل عليه بثلاثين درهماً دفعها إليه اليهود » ، وزاد مرقس : « أنهم لما قبضوه تخلى عنه التلاميذ وهربوا ، فأتبعه شاب عريان وهو ملتف في ردائه ، فراموا قبضه فأسلم الرداء ، ونجا عرياناً » ، وزاد لوقا : « أن بيلاطس القائد لما علم أنه من طاعة هيرودس بعثه إليه » ، وزاد يوحنا : « أن المسيح — عليه السلام — تقدم للجماعة وقال لهم : من تريدون ؟ ، فقالوا : يسوع ، فقال : أنا هو ، وكان يهوذا الدال عليه واقفاً معهم ، فلما قال لهم : أنا هو تفهقروا إلى خلف ، فتساقطوا في الأرض ، ثم سألهم وقال : من تريدون ؟ فقالوا : يسوع ، فقال : قد قلت لكم أنا هو ، فإن كنتم إنما تريدونني فأطلقوا هؤلاء » .

وذكر لوقا أن يهوذا الدال عليه لما بصر ما فعل به ندم ورد الدراهم وقال : أخطأت إذ بعث دماً صالحاً ، فقالوا له : ما علينا ، أنت برىء ، فألقى الدراهم في البيت ، وتوجه إلى موضع خنق فيه نفسه .

فنقول : هذه الأناجيل ليست قاطعة في صلبه ، بل فيها اختلافات منها :

١ — أنه يحتمل أن يهوذا كذب لهم في قوله : هو هذا ، ويدل على وقوع ذلك ويقويه ظهور الندم بعد هذا ، وقول المسيح — عليه السلام — له : يا صديق لم أقبلت ؟ ، ولو كان مصراً على الفساد لما سماه صديقاً ، ولأن الإنجيل شهد أن المسيح — عليه السلام — شهد للتلاميذ الإثني عشر بالسعادة ، وشهادته حق ، والسعيد لا يتم منه هذا الفساد العظيم إذا شرع فيه ، ويهوذا أحد الاثني عشر فيلزم : إما كون يهوذا ما دل بالصدق ، أو كون المسيح — عليه السلام — ما نطق بالصدق ، أو أن كتابكم محرف ، اختاروا واحدة من هذه الثلاثة .

٢ — ومنها أنه يُحتمل أن المسيح — عليه السلام — ذهب في الجماعة الذين أطلقهم

الأعوان ، وكان المتكلم معهم غيره ممن يريد أن يبيع نفسه من الله — تعالى — وقاية للمسيح — عليه السلام — ، وهذا ليس ببعيد في اتباع الأنبياء — عليه السلام — ، لاسيما اتباع للإله على زعمهم .

٣ — ومنها أن الأعوان اتخنوا عليه رشوة وأطلقوه ، كما أخذوا رداء الشاب المتقدم ذكره وأطلقوه ، وإذا نقلتم أن يهوذا التلميذ مع جلالته قبل الرشوة على أن يعين على أخذه ، فقبول الأعوان الرشوة في إطلاقه أقرب .

٤ — ومنها أنه يحتمل أن الله صور لهم شيطاناً أو غيره بصورته وصلبوه ، ورفع المسيح — عليه السلام — ، ويدل على ذلك : أنهم سألوه فسكت ، وفي تلك السكينة تغيت تلك الصورة ، وهذا ممكن والله تعالى على كل شيء قدير . وأنتم ليس عندكم نصوص قاطعة بصلبه لما بينا فيها من الاختلاف ، واليهود أيضاً ليسوا قاطعين بذلك ؛ لأنهم إنما اعتمدوا على قول يهوذا ، فأى ضرورة تدعوكم إلى إثبات أنواع الإهانة والعذاب في حق رب الأرباب على زعمكم أيها الدواب ؟ ، الذى يفضى من ضعف عقولهم العجب العجيب ؟ .

عجبي للمسيح بين النصارى	وإلى أى والد نسبوه ؟
أسلموه إلى اليهود وقالوا :	إنهم بعد قتله صلبوه
وإذا كان ما يقولون حقاً	وصحيحاً فأين كان أبوه ؟
حين خلى ابنه رهين الأعادى	أتراهم أرضوه أم أغضبوه ؟
فلئن كان راضياً بأذاهم	فاحمدوهم لأنهم عذبوه
ولئن كان ساخطاً فاتركوه	واعبدوهم لأنهم غلبوه

وهذه الأبيات برهان قاطع على النصارى لا يحتاج معها إلى شيء آخر فلقد أصبحوا هزءة للناس ، ومصنعة للمناظر ، والله سر في إبعادهم عن مقام الكرامة ، وتخصيصهم تخصيصة السخط والندامة ، لما طبعوا عليه من الجهالة .

السؤال الثالث :

يشترك فيه اليهود والنصارى ، وهو : أن المسلمين يدعون أن الشريعة الحميدة نسخت كثيراً من أحكام التوراة ، كتحريم الشحوم ولحوم الإبل ، وصيد السبت ، ومخالطة الحائض ، وتحريم اليسير من الخمر ونحو ذلك ، وهو محال لأن القول

بالنسخ يقتضى تجويز البدء أو الندم على الله — تعالى — ، وهو محال فالنسخ محال ، فتكون شريعة التوزاة مستمرة إلى قيام الساعة ، والشريعة المدعية للنسخ باطلة وهو المطلوب .

ثم إنا نقول : الفعل إن كان مصلحة حسنة وهو حسن في نفسه وجب ألا يحرم ، أو مفسدة في نفسه وجب ألا يؤمر به ، فالقول بالنسخ يؤدي إلى انقلاب الحقائق بأن يصير الحسن قبيحاً ، وقلب الحقائق محال ، فالنسخ محال .

وأيضاً كلام الله تعالى قديم ، وحكمه كلامه ، فيكون الأمر والنهي قديمين فيجتمع الأمر والنهي في الفعل الواحد وهو محال ، فيكون النسخ المفضى إليه محالاً وهو المطلوب .

والجواب من وجوه : (١)

أحدها : أن النسخ ليس فيه بدء ولا ندم ؛ لأن البدء والندم أن يظهر ما لم يكن ظاهراً قبل ذلك ، كما يبدو للإنسان في سفره أو يندم عليه إذا ظهر له أن الإقامة هي المصلحة ، وقبل ذلك كان جاهلاً لمصلحة الإقامة ، والله — سبحانه وتعالى — بكل شيء عليم ، فالبدء والندم عليه محالان ، لكن معنى النسخ أنه سبحانه علم في الأزل أن تحريم الشحوم مثلاً مصلحة للمكلفين في الزمن الفلاني ومفسدة للمكلفين في الزمن الفلاني ، ويعلم في الأزل أنه تعالى يشرعه في وقت المصلحة وينسخه وقت المفسدة ، فالحكم الناسخ والحكم المنسوخ كلاهما معلوم لله — تعالى — أزلاً وأبداً ، ولم يتجدد في العلم ما لم يكن معلوماً حتى يلزم البدء ، بل الأحكام تابعة لمصالح الأوقات واختلاف الأمم ، وليس في هذا شيء من المحال .

وثانيها : اتفاق اليهود والنصارى على أن آدم — عليه السلام — شرع الله — تعالى — له تزويج الأخ من إخته التي ليست توأمته ، مع اتفاقنا على تحريم ذلك بعد آدم — عليه السلام — ، وهذا هو حقيقة النسخ فقد اعترفوا به فلا يكون محالاً على الله — تعالى — .

وثالثها : أن من أحكام الثوراة أن السارق إذا سرق في المرة الرابعة تثقب أذنه ويبيع ، وقد اتفقنا على نسخ ذلك ، فيكون النسخ جائزاً إجماعاً ، فلا يكون محالاً على

(١) للمزيد انظر إغالة اللفهان [٣٢١/٢] فما بعدها .

الله — تعالى —

ورابعها : أن فريقي النصارى واليهود متفقان على أن في التوراة : « أن الله — تعالى — قد أبدل ذبح ولد إبراهيم بالكبش » ، وذلك أشد أنواع النسخ ؛ لأنه نسخ قبل فعل شيء من نوع المأمور أو أفراده ، وإذا شهدت التوراة بأشد أنواع النسخ فجواز غيره بطريق الأولى .

وخامسها : في التوراة : أن الجمع في النكاح بين الحرة والأمة كان جائزاً في شرع إبراهيم — عليه السلام — ، لجمعه بين سارة الحرة وهاجر الأمة ، وقد حرّمته التوراة .

وسادسها : أن في التوراة قال الله — تعالى — لموسى — عليه السلام — : « اخرج أنت وشعبك من مصر ، لثروا الأرض المقدسة التي وعدت بها أبائكم إبراهيم أن أرضها نسله ، فلما صاروا إلى التيه قال الله — تعالى — : لا تدخلوها لأنكم عصيتُموني » ، وهو عين النسخ .

وسابعها : تحريم السبت فإنه لم يزل العمل مباحاً إلى زمن موسى — عليه السلام — وهو عين النسخ .

وثامنها : أن في التوراة ما هو أشد من الندم والبدء ، فقد : « مرض ملك اليهود حزقيال ، وأوحى الله — تعالى — إلى أشعيا — عليه السلام — : قل لحزقيال يوصي فإنه يموت من علته هذه ، فأخبره فبكى حزقيال وتضرع ، فأوحى الله — تعالى — إلى أشعيا أنه يقوم من علته وينزل إلى الهيكل بعد ثلاثة أيام ، وقد زيد في عمره خمس عشرة سنة » ، ومثله في التوراة كثير .

وتاسعها : في السفر الأول : « لما نظر بنو الله بنات الناس حسناً ونكحوا منهن ، قال الله — تعالى — : لا تسكن الروح بعدها في بشر ، وإقامتهم مائة وعشرين سنة » ، فأخبرت التوراة أنه لا يعيش أحد أكثر من هذا ، ثم أخبرت أن « أرفخشذ » عاش بعد ما ولد له صالح أربعمائة وثلاث سنين ، « وأرغو » مائتي سنة ، وإبراهيم — عليه السلام — مائة سنة ، وذلك كثير في التوراة .

وإذا صرحت توراة اليهود بمثل هذه الأمور ؛ لا يسمع كلامهم بعد ذلك في النسخ .
وعاشرها : أن النسخ على وفق رعاية المصالح ، ورعاية المصالح جائزة على الله تعالى ، بيان أن النسخ على وفق رعاية المصالح : أن الأمم يختلفون في القوة والضعف ، واليسار والأعسار ، ولين القلوب وغلظها ، وإقبالها وعتبها ، بل الإنسان الواحد يختلف أحواله

في الأزمنة المختلفة ، فإذا شرع الله — تعالى — حكماً لمعنى ثم تغير ذلك المعنى فمقتضى رعاية المصالح نسخ ذلك الحكم إلى ضده أو نقيضه ، كما وجب الذبح على إبراهيم لإسحاق — عليهما السلام —^(١) ، ليظهر الإنابة والتسليم لقضاء الله — تعالى — من الاثنين ، فلما ظهر ذلك منهما وحصلت مصلحة الابتلاء ، فرعاية المصالح تقتضي نسخ وجوب الذبح فيكون النسخ على وفق رعاية المصالح ، وأما أنه إذا كان على وفق رعاية المصالح يكون جائزاً فلان رعاية المصالح جائزة على الله تعالى إجماعاً ، وإنما اختلف الناس هل تجب أم لا ؟ ومذهب أهل الحق عدم الوجوب ؛ لما قد تقرر في أصول الدين

السؤال الرابع:

قال النصارى واليهود ، القرآن يشتمل على ما ليس بصحيح فلا يكون من عند الله ، وبيان اشتماله على ذلك : ما ينقله المسلمون عنه من قوله تعالى : ﴿ ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها ﴾^(٢) ، ومريم ليست ابنة عمران ، لأن عمران أبو موسى — عليه السلام — ، وبين موسى — عليه السلام — ومريم — رضى الله عنها — نحو ستمائة سنة ، فأين عمران من مريم — رضى الله عنها — حتى يكون أباهما ؟؟

والجواب من وجهين:

أحدهما : نقل أن أباهما — رضى الله عنه — كان اسمه عمران ، ولا يلزم من أن اسم ألى موسى عمران أن لا يسمى غيره عمران ، واعتقاد وجوب ذلك جهل **وثانيهما :** سلمنا أن اسم أبيها ليس عمران إلا أن عمران أبو موسى — عليه السلام — جدها من بنى إسرائيل ، والإنسان يضاف لجده البعيد كما يضاف لجده القريب ، ولولا ذلك لبطلت التوراة والإنجيل في تسمية البطون والأشعاب المتأخرة عن يعقوب — عليه السلام — ببنى إسرائيل ، لأن يعقوب — عليه السلام — هو إسرائيل ولم يلداهم ، بل بينه وبينهم المئون من السنين ، ومع ذلك فكل ما جاء إلى يوم القيامة يسمى من بنى إسرائيل ، وهذا لا غرو فيه ، وإنما ينكر ذلك من هو جاهل بوضع

(١) الصواب أن إبراهيم كان قد أتاه الأمر بذبح إسماعيل كما في القرآن وليس إسحاق ، لكن اليهود يدعون أن الذبح كان لإسحاق وليس إسماعيل ، وهذا لأنهم ينكرون إسماعيل — عليه السلام — كإنكار للعرب انظر رد ابن القيم على ذلك في إغاثة اللهفان [٣٥٥/٢] فيها بعدها .

(٢) التحريم : ١٢ .

اللغات وموارد الاستعمالات ، وكذلك كل إنسان يوجد إلى يوم القيامة يسمى ابن آدم — عليه السلام — ، ولم تزل العرب وغيرها من الأمم تضيف الإنسان إلى أحد أجداده دون أبيه^(*) ، إذا كان أشه ف أو أشهر ، . عمران — عليه السلام — كان في غاية الشهرة ؛ فلذلك أضيف إليه ليتحقق مورد الثناء وحمل الابتلاء فيها دون غيرها .

والسؤال الخامس:

قال اليهود والنصارى مما يستدرِك على المسلمين : ما فى كتابهم من جعل مريم -
رضى الله عنها - أخت هارون - عليه السلام - وبينهما ستمائة سنة فلا تكون أخته ،
فكيف يخبر كتابهم بأنها أخته ؟

والجواب من وجهين:

أحدهما : أنه روى أنه كان في زمانها عابد يسمى هارون ، وكانت — رضى الله عنها — في غاية العبادة ، فلما جاءت بعيسى — عليه السلام — من غير زواج ، واتهمها — رضى الله عنها — بنو إسرائيل بالزنا ، قيل لها : ﴿ يا أخت هارون ﴾ — أى فى العبادة — ﴿ ما كان أبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغياً ﴾ ^(١) متعجبن كيف يصدر القبيح من غير محله ، وأصل الأخوة التساوى فى الصفة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كلما دخلت أمة لعنت أختها ﴾ ^(٢) أى مساويتها فى الكفر ، ﴿ وما نريهم من آية إلا هى أكبر من أختها ﴾ ^(٣) . أى مساويتها فى الدلالة وتقول العرب : هذه العروة أخت تلك العروة ، وهذه الواقعة أخت تلك الواقعة ، وهذه النعل أخت تلك النعل . ومنه مؤاخاة الفواصل فى السجع وغيره ، وأصل ذلك كله المساواة ، وسمى أخو النسب أخاً لمساواته آخاه فى الخروج من تلك البطن لأهمهما ، أو ذلك الظاهر لأبيهما ، ولما اجتمعت المساواة فى الصفتين للشقيق قويت الأخوة فيه ؛ فسمى شقيقاً كالعصا إذا شقت بنصفين فإن المساواة بينهما فى غاية القوة ، وقيل لآخر : أخ للأب ، وللآخر : أخ للأم ؛ إشارة للجهة التى وقعت فيها المساواة ، فلما حصلت المساواة بين مريم — رضى الله عنها — وبين ذلك العابد ، سميت أخته على القاعدة .

(*) قلت : ونحو ذلك ما ذكره القرآن في شأن يوسف - عليه السلام - : ﴿ ویم نعمته علیک وعلى آل یعقوب کما أنعمنا علی أبویک من قبل إبراهیم وإسحاق ﴾ [یوسف : ٦] ، فالملوم أن إسحاق عم یوسف ، وإبراهیم جد أبیه .

(۱) مرجع : ۲۸ .

(٢) الأعراف : ٣٨ . (٣) الزخرف : ٤٨ .

وقيل : كان في ذلك الزمان فاسق يسمى هارون ، فلما اعتقدوا فيها التهمة جعلوها أخته أى في ذلك الفعل القبيح .

وثانيها : قيل أنها من ذرية موسى — عليه السلام — وهو أخو هارون ، فقيل لها : أخت هارون ، كما جاء في التوراة في الفصل الحادى عشر في السفر الخامس : « أن الله — تعالى — قال : إني سأقيم لبنى إسرائيل نبياً من أخوتهم مثلك ، اجعل كلامى على فيه » ، وأخوة بنى إسرائيل بجملتهم هم بنو إسماعيل ، فجعل بنى أخى أبيهم أخوتهم ، فكذلك سميت مريم — رضى الله عنها — أخت هارون — عليه السلام — .

السؤال السادس :

قالت النصارى : وافقنا المسلمون على أن المسيح — عليه السلام — كان يحيى الموتى ، وإحياء الموتى مختص بالله — تعالى — ، فيصح قولنا أن المسيح هو الله — تعالى — ويظل قول المسلمين : « أنه عبد الله من عبيد الله » ؛ لأن إحياء الموتى دليل قاطع على ذلك ولذلك بعث الله النبيين على كثرتهم ولم يكن فيهم من يحيى الموتى ، فدل ذلك على أن الإحياء لا يكون إلا لله ، ولذلك أن النمرود لما تعدى طور العبودية حاجه إبراهيم — عليه السلام — بأن الله يحيى ويميت ، ولولا أن الإمامة والإحياء خاصان بالله — تعالى — لم يحسن ذلك من إبراهيم — عليه السلام — ، وحيث وافق المسلمون على صحة ذلك قامت الحجة القاطعة على المسلمين بربوبية المسيح — عليه السلام — ، وصحة قول النصارى وأن المسلمين هم المشركون ؛ لجعلهم مع الله من يشاركه فى إحياء الموتى ، وأن النصارى هم الموحدون ؛ لأنهم لم يشركوا مع الله — تعالى — غيره فى خواص ملكه ، وهو سؤال عظيم على المسلمين مثبت لشركهم ووحدانية النصارى ، وأعظم دليل على صحته تصديق القرآن لصحته بقوله — تعالى — : ﴿ قل يحيى الذى أنشأها أول مرة ﴾ ^(١) ، فجعل الله — تعالى — الإحياء لمن له الإنشاء ، وعيسى — عليه السلام — أحياء ، فيكون أنشأها أول مرة ، وهذا هو الله قطعاً والعجيب من المسلمين كيف يغفلون عن مثل هذا وهو صريح القرآن ؟؟

(١) يس : ٧٩ .

والجواب من وجوه:

(أحدهما): أنكم لم تفهموا قول الله — تعالى — في القرآن ، ولا قول المسلمين أن عيسى — عليه السلام — كان يحيى الموتى ، فإن المسلمين من أولهم إلى آخرهم متفقون على أن الإحياء والإماتة لا يكونان إلا لله — تعالى — ، ويستحيل أن يجعل ذلك لأحد من الخلق كائناً من كان ، وأن عيسى — عليه السلام — لم يحي قط ميتاً ولا أبرأ أكمه ولا أبرص ؛ وإنما الفاعل لهذه الأمور هو الله — تعالى — عند إرادة المسيح — عليه السلام — ، لا أن المسيح — عليه السلام — كان يفعل ذلك ، كما أن موسى — عليه السلام — لم يكن يقلب لون يده ، ولم يحول جمادية عصاه ؛ بل الله — تعالى — هو الفاعل لذلك عند إرادته ، فالمعجزة في اقتران إرادتهما بهذه الآثار لا أنهما الفاعلان لها ، فهذا معنى قوله — تعالى — وقول المسلمين أن عيسى — عليه السلام — كان يحيى الموتى ويبرئ الأكمه والأبرص ، ومن جملة جهالات النصارى اعتقادهم أنه — عليه السلام — كان هو الفاعل لنفس الإحياء والإبراء ، ولا عجب في ذلك فإن جهلهم أعظم من هذا ، فالذى حاج به إبراهيم — عليه السلام — التمرود إنما هو نفس الإماتة والإحياء اللذين هما خاصان بالله — تعالى — فليعلم ذلك ؛ ولذلك حسن احتجاجه — عليه السلام — ، وكذلك المراد نفس الإحياء في قوله — تعالى — ﴿ قل يحيى الذى أنشأه أول مرة ﴾ ، فلا يحيى على الحقيقة إلا المنشئ فاندفع الأشكال واجتمعت النصوص من غير تناقض وضح مذهب [المسلمين] ، وأنهم الموحدون حقاً ، وبطل الكفر ، إن الباطل كان زهوقاً .

(وثانيهما): سلمنا أن الإماتة والإحياء أنفسهما كان يفعلهما ، لكن قد شهد الإنجيل أن الحواريين كانوا يفعلون ذلك ، بل نص الإنجيل على أن كل من استقام على شريعة عيسى — عليه السلام — يفعل كفعله ، وأن داود — عليه السلام — أحي ميتاً بعد مائتى سنة ، وأن إلياس واليسع ، وحزقيال وغيرهم كانوا يحيون الموتى فإن كان هذا يدل على الربوبية والإلهية فليكن الحواريون كلهم ، وداود — عليه السلام — آلهة مساوين للمسيح — عليه السلام — في الألوهية ، وجميع ما ينسب إليه ، ولما لم يقل بذلك أحد ؛ دل على بطلان ما اعتمدوا عليه في ألوهية عيسى — عليه السلام — . فإن قالوا غير عيسى — عليه السلام — كان يحيى بإذن الله — تعالى — بخلافه ،

قلنا : هذا قائم في حق عيسى — عليه السلام — ، وهو أنه إنما كان يحىي بإذن الله — تعالى — فيستون .

وثالثها : قال الله — تعالى — في نبوة أشعيا — ويعنى المسيح — عليه السلام — : « هذا فتى الذى اصطفيت ، وحيى الذى ارتاحت له نفسى ، أنا واضع عليه روحى ، ويدعو الأمم إلى الحق » ، فسماه عبداً مصطفى على لسان أشعيا مبعوثاً مأموراً بدعوة الأمم أسوة غيره من الأنبياء ، وهذا هو ما نطق به القرآن^(١) وهو المطلوب .

لا يقال الفتى هو الولد عندنا ؛ لأننا نقول : ليس ذلك عندهم ؛ لما فى السفر الأول من التوراة : « لما بلغ إبراهيم — عليه السلام — أن الملوك أغاروا على سدوم ، وسبوا لوطاً ابن أخى إبراهيم — عليهما السلام — عبي فتياه ثلاث مائة وثمانية عشر رجلاً وسار فى طلب العدو فهزمه ، واستنقذ لوطاً وما شيته وجميع ماله » . ولم يكن أولاد إبراهيم — عليه السلام — هذا العدد باتفاق اليهود والنصارى ، ففى الإنجيل لمتى : « مر المسيح — عليه السلام — بعد قيامه من الدفن على جماعة من تلاميذه يصيدون السمك فقال : يا فتیان هل عندهم من طعام ؟ ، فأطعموه جزءاً من حوت وشيئاً من شهد العسل .

وإطلاق لفظ الفتى فى التوراة والإنجيل على غير الولد كثير وقد جملة النصارى فى هذا الموضع على الولد ، فأتوا للفظ لاضلال فيه وحملوه على الضلال ، وهو شأن أهل الشقاوة والعناد ، وإنما اللائق إذا ورد لفظ الضلال حُمل على الهداية ، كما هو شأن أهل السعادة والرشاد ، فسبحان من جعل الجهل شعارهم والضلال دنارهم ، ليقضى الله أمراً كان مفعولاً .

إذا تقرر معنى ما فى الإنجيل فحيث نقول : « قد صرح متى : بأن الله — تعالى — معطي ومنعم ، وأن المسيح — عليه السلام — معطي ومنعم عليه ، وفتى من فتیان بنى آدم » . وهو المطلوب .

ورابعها : قال متى : « أخذ إبليس يسوع المسيح — عليه السلام — ، وأخرجه إلى البرية ليجربه ، وقال له : إن كنت أنت ابن الله فقل لهذه الحجارة تصير خبزاً ، فقال المسيح — عليه السلام — : « أنه مكتوب أنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان ، بل

(١) قال تعالى على لسان المسيح فى كتابه الكريم : ﴿ قال إني عبد الله أتاني الكتاب ﴾ [مريم : ٣٠] .

بكل كلمة تخرج من الله — تعالى — ، فأخذه إبليس ومضى به ، حتى أقامه على أعلى جبل في ارض وأراه جميع ممالك العالم ، وقال : هذا كله لى ، وأنا أعطيكه إن سجدت لى سجدة واحدة فقال أغرب عنى يا شيطان ، فإنه مكتوب للرب إلهك اسجد ، وله وحده أعبد ، فمضى به إبليس وأقامه على جناح الهيكل ، وقال له : انطرح من ههنا إلى أسفل ، فإنه مكتوب أن يرسل بعض ملائكته فتحملك حتى لا تعثر رجلك بحجر ، فقال المسيح — عليه السلام — : ومكتوب أيضاً : لا تجرب الرب إلهك ، ومضى عنه إبليس وتركه ، وجاءت الملائكة تحرسه ، وصام المسيح — عليه السلام — عند ذلك ثلاثين يوماً بلياليها ، ، فقد صرح المسيح — عليه السلام — فى هذه القصة : بأنه يعبد الله — تعالى — ، ويسلك الأدب معه على سنن العباد فى عدم تجربته الرب تعالى ، وكيف يجرب إبليس المسيح — عليه السلام — ويسحبه من مكان إلى مكان ؟ ويسومه السجود له ؟؟ وهو خالق كل شىء وإله العالم عندكم ؟ ، وعلى هذا التقدير يكون إبليس لا مطمع له فيه ، فلما طمع فيه وعامله بتلك المعاملة واعترف المسيح — عليه السلام — بالعبودية ولزوم الأدب مع الله — تعالى — ، دل ذلك على أنه عبد لارب ، وهو المطلوب .

وخامسها : قال متى : « سمع هيرودس ملك اليهود خبر يسوع — عليه السلام — ، فقال لعلمانه : أترى يوحنا قد قام من بين الأموات وهذه القوى تعمل معه ؟؟ ، وكان هيرودس قد قتل يوحنا المعمدان فى السجن — وهو يحيى بن زكريا — وأعطى رأسه لابنة هيروديا ، وكانت قد تمنت عليه ذلك يوم رقصت فى مجلس مولود ولد له ، فجاء التلاميذ فأخبروا يسوع — عليه السلام — بمصايب يوحنا ، فجزع يسوع وخرج من وقته من الموضع الذى كان فيه منفرداً ، والله — تعالى — عالم بجميع المعلومات محيط بسائر الكائنات ، قادر على جميع الممكنات ، جلباً ودفعاً وإعطاءً ومنعاً ، فلم يعلم المسيح — عليه السلام — حتى أخبره التلاميذ وخاف من الجبار لعجزه عن دفع الجابرة ؟ ، كان ذلك دليلاً قاطعاً على أنه عبد محتاج خلق من جملة الخلق له ما لهم وعليه ما عليهم ، وهو المطلوب .

فإن قالوا : نحن نسلم أن يسوع — عليه السلام — يخاف ويتألم ، ويجوع ويعطش وتصيبه جميع آفات البشر ، لكن ذلك مخصوص بناسوته دون لاهوته .

قلنا : الاتحاد عندكم لم يبق اللاهوت متميزاً عن الناسوت ، فلذلك لا يمكنكم

تخصيص أحوال البشرية بها .

وسادسها : قال متى : « قال رجل للمسيح — عليه السلام — : يا معلم صالح ، فقال له : لا تقل لى صالحاً لا صالح إلا الله — تعالى — الواحد » ، فأضاف المسيح — عليه السلام — لربه الوحدة ، وخصصه بالصلاح ونفاه عن نفسه ، وذلك ينافى الألوهية ويثبت العبودية ويبطل التثليث وهو المطلوب .

وسابعها : قال متى : « مر يسوع — عليه السلام — بشجرة وقد جاع ، فقصدتها فلم يجد فيها سوى الورق ، فقال : لا يخرج منك ثمرة إلى الأبد ، فيست الشجرة لوقتها ، فتعجب التلاميذ فقالوا : كيف ييست ؟ ، فقال لهم : الحق أقول لكم : إنه لو كان لكم إيمان بغير شك وقلم للجبل — تعال — واسقط في البحر لفعل ، وكان كل ما سأتموه تنالونه » . وذلك يدل على عدم ربوبيته من وجوه :

أحدها : جوعه وهو ينافى الربوبية ويثبت العبودية .

ثانيها : عدم علمه بعدم ثمرة الشجرة ، والله — تعالى — بكل شيء عليم ، فدل على أنه بشر لا يعلم إلا ما علم ، وذلك يثبت عبوديته وينافى ألوهيته .

ثالثها : غضبه على الشجرة لأنه لما انحزم عليه أمله قوى غضبه ، وهذه خاصية البشرية ومنافية للربوبية .

رابعها : تعجب التلاميذ من يسوع بقوله ، ولو كانوا يعتقدون أنه الله — تعالى — لم يعجبوا من ذلك ، فإن يسوع عن النصارى هو الحق الخالق العالم ، والذي تاب على آدم ويده كل شيء ، والتلاميذ لم يعتقدوا ذلك ، فدل ذلك على عبوديته — عليه السلام — وضلال النصارى .

خامسها : قوله لهم : « لو كان لكم إيمان بغير شك لطاوعكم الجبل ولنتم ما شئتم ، ودل ذلك على أنه إنما ظهرت كرامته — عليه السلام — في الشجرة بإيمانه الصادق لا بكونه إله العالم ، وإلا كان يكون الجواب : « لو كنتم مثلى آله وأبناء لله ، لفعلتم مثل فعلى » ، ولا كان يحسن ذكر الإيمان ، ولما علل به كل ذلك على أنه نبيه وعلى إثبات عبوديته وإبطال ألوهيته وهو المطلوب .

وثامنها : قال لوقا : « ورد أمر قيصر بتدوين الناس ، فمضى يوسف ومريم — رضى الله عنهما — وهى حامل بالمسيح — عليه السلام — ليكتبيا مع الناس ، فضر بها

الطلق فولدته — عليه السلام —، ولفته في الخرق وتركه في مدود حيث نزل ، فلما تمت له ثمانية أيام سموه يسوعا ، ولما أكملوا أيام تطهيرهم أقاموه ليقربوا عنه زوج يمام أو فرخى حمام كسنة الناموس ، ثم رجعوا إلى نصارتهم ، فكان الصبي ينشأ ويتقوى بالروح ويمتلأ بالحكمة ، وكانت نعمة الله — تعالى — عليه ، فلما تمت له اثنتا عشرة سنة مضوا به إلى أورشليم ، وحطاه في الهيكل بين العلماء والشيوخ يناجيهم ويسمع منهم ثم أخذه وانصرفا به .

فنشأته في الأرحام ولفه في الخرق ، ونشأته نشأة الصبيان أولاً فأول ، وتعلمه من العلماء ما لا يعلمه ، وتفهمه ما لم يكن يفهمه ، واستفادته ممن تقدمه من الشيوخ ، كل واحد من هذه دليل قاطع على أنه عبد مربوب لا رب معبود ، وتعالى رب الأرباب أن تحويه معالف الدواب ، بل لا تحويه الأقطار ولا يحده المقدار ، بل لا تحيط به الجهات ولا تكتنفه الأرضون والسموات . فالنجاة النجا من هذا المذهب الذميم ، والوفا الوفا في حل عقد هذا التصميم .

وتاسعها : قال لوقا : « قال رجل ليسنوع — عليه السلام — أتبعك إلى حيث تمضي ياسيدي ، فقال له يسوع — عليه السلام —: للثعالب أحجار ، وللطيور أوكار ، وابن الإنسان ليس له موضع يسند رأسه » فتسمية نفسه ابن الإنسان مناقض لما يقوله النصارى ، وقد كرر — عليه السلام — هذه العبارة في مواضع كثيرة من الإنجيل ، ولعله ليس يبعد من حالة الأنبياء — عليهم السلام — أن يكون أطلع على ما سيقوله النصارى فيه ، وما يجترئون على الربوبية بسببه ، فكان — عليه السلام — يكرر ما يكون سبباً للهداية لمن اهتدى ، وعذراً له — عليه السلام — إذا سئل عن ذلك في الموقف غداً ، ومع ذلك فلم يفد ذلك النصارى لفرط جهلهم ، وشدة ضلالهم ؛ ووصف نفسه — عليه السلام — بغاية التخلي عن الملك ، حتى لا يملك مسقطاً لرأسه ، ولا يحوز شيئاً لنفسه وهذا غاية العبودية .

وعاشرها : قال مرقس في إنجيله — على لسان المسيح —: « إن نفسي حزينة حتى الموت ، ثم خر على وجهه يصلى لله — تعالى — ، وقال : أيها الرب كل شيء بقدرتك أخر عني هذا الكأس ، لكن كما تريد لا كما أريد أنا » .

وهو يدل من وجوه:

أحدها: أنه وصف نفسه بالحزن والله — تعالى — لا يحزن ، بل هو من خصائص البشر .

ثانيها: قول مرقس : « يصلى لله — تعالى — » ، والمعبود غير العابد فلا يكون هو الله .

ثالثها: أنه أخبر عنه أنه سأل الله — تعالى — تأخير الموت ، والسائل غير المسئول فلا يكون هو الله — تعالى — .

رابعها: قوله : « كما تريد لا كما أريد » جعل إرادة الله — تعالى — فوق إرادته فلا يكون هو الله — تعالى — ، وهذه الوجوه كلها دالة على عدم الربوبية وإثبات العبودية وهو المطلوب

السؤال السابع:

قالت اليهود : أجمع المسلمون معنا على صحة شريعة موسى — عليه السلام — ، وأنه الصادق البر ، وقد قال تمسكوا بالسبب مادامت السموات والأرض ، فلا يكون بعده رسالة أخرى فتبطل رسالة عيسى — عليه السلام — ، ولأنها إنما تثبت بالمعجزة ، والمعجزة إنما تحصل بالعلم لمن باشروا ، حتى يفرق بينها وبين السحر والسيما^(١) والشعبذة^(٢) .

قالوا : ونحن أيها اليهود باشروا أسلافنا أمر عيسى — عليه السلام — ، وهم عدد يستحيل توطؤهم على الكذب ، وحققوا أمره فوجدوه يتعاطى نوعاً من السيما . فيظن الناس [أنه] أحيا الموتى وليس كذلك ، وكذلك جميع ما يعتقدونه المسلمون أنه معجزة دالة على صدقة ، فينبغي تقليدنا لأننا المبشرون لحقيقة ما جاء [به] ، ونحن يستحيل توطؤنا على الكذب فيكون خبرنا قاطعاً ضرورياً ، فمن ادعى خلاف ذلك فدعواه باطلة بالضرورة .

(١) السيما قبل هو ضرب من الفن يخلط ما بين السحر والكيمياء .

(٢) يقال شعوذ وشعبد بمعنى واحد ، وهو أنه مهر في الاحتيال ليرى الناس الأشياء على غير حقيقتها .

والجواب عن شبهة اليهود وإثبات نبوة عيسى - عليه السلام - من وجوه:

أحدها: البرهان العقلي على نبوة عيسى — عليه السلام — أن النبي من جاء بالمعجزة وهو — عليه السلام — جاء بالمعجزة فيكون نبياً ، أما أن النبي من هو كذلك فبالاتفاق ، ولأننا لا نعني بكونه — عليه السلام — نبياً غير هذا ، وأما أنه — عليه السلام — جاء بالمعجزة ، فلأن إحياء الموتى من أعظم المعجزات ، وأما قولهم : لا يعلم المعجزة إلا من باشرها فممنوع ، بل إذا نقلت أحوال الشخص مع ما ظهر على يديه جزم العقل بنبوته ، وكذلك بالنقل تتفاوت مقامات الأنبياء — عليهم السلام — والأولياء والعلماء والملوك والأمم الماضية مما ينقل لنا عنهم ، ويقطع بكثير من أحوالهم التي كانوا عليها ، وأما قولهم : «لأنهم عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب ، فيكون مخالفهم مخالفاً للضرورة» ، فليس بصحيح بل غلط محض وجهل صرف ، فإن هذه المقدمة إنما تفيد في التواتر ، والتواتر إنما يكون في أمور الحسيات كما تقدم بيانه ، والرسالة والنبوة ليستا من الأمور الحسية فلا عبرة بكثرة الناقلين فيها ، كما لو أخبروا عن قدم العالم فإنه لا يفيد خبرهم علماً ، وأحوال المسيح — عليه السلام — في زهده وصدقه وإثاره لآخرته وإغراضه عن الدنيا أمر معلوم من التواريخ القديمة والرسائل المنزلة . التي قامت المعجزة على تصديق رسلها فيحصل القطع بنبوته — عليه السلام — وهو المطلوب .

وثانيها: وافقت اليهود لعنهم الله على ظهور الخوارق على يده ، وإنما قالوا : هي من قبيل السيمياء ، وتارة يقولون : هي من قبيل الشياطين ، وعلى كل تقدير جميع ما يقولونه يلزمهم في قلب العصا ثعباناً ، واليد بيضاء ، وخلق البحر ، وتنق الجبل ، وسائر معجزات رسلهم — عليهم السلام — فما هو جوابهم عن معجزات رسلهم — عليهم السلام — ؟ وهو جوابنا عن عيسى — عليه السلام — حرفاً بحرف .

وثالثها: أن نص التوراة يقتضي نبوته — صلوات الله عليه — وهو أن فيها (لوياسور وشبيط ميهودا ومحوقق ميين رغلا) وتفسيره : «لا يزال الملك في اليهود من آل يهوذا ، والراسم من ظهرانهم إلى أن يأتي المسيح» ، وكذلك كان وما زالت لهم ملوك ودول إلى زمن المسيح — عليه السلام —: صاروا ذمة محقورة ورعية مأسورة ، وهذا شيء لا ينكرونه ، وهو دليل قاطع على نبوة عيسى — عليه السلام — . وأن موسى — عليه

السلام — أخبرهم أنهم يكونون في ذلك الوقت على باطل ، وأن الحق يأتي مع المسيح — عليه السلام — ، فيدحض الباطل بالحق ، وهذه سنن المرسلين أبداً ، وسنة الله — تعالى — في خلقه ولذلك قال — تعالى — : ﴿ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ﴾ (١) ، ﴿ إن الباطل كان زهوقاً ﴾ (٢) وفي هذا المقام كبرت اليهود واشتد عنادها ، وقالت : هو المسيح الدجال الذي يأتي في آخر الزمان ، ويزعمون أنه ينصر دين موسى — عليه السلام — ويظهر الحق على يده ، مع أن ملكهم قد ذهب من نحو ألف سنة إلى اليوم ، مع أن نص التوراة أنه يستمر حتى يأتي المسيح — عليه السلام — وهو مكابرة ظاهرة .

السؤال الثامن :

قالت اليهود والنصارى : لو ثبت الأكل والشرب والتكاح في الجنة مع أنها دار الكرامة العظمى والمنزلة العليا التي أبدع الله — تعالى — فيها حلائل الإحسان ومقامات الامتنان ؛ لكانت محل الحاجات وابداء العورات ومصب القاذورات ، وذلك ينافي كلها ويحرم تمامها ، ولذلك فإن كثيراً ممن له أنفة المروءة وأبهة الرياسة يأنف من الأكل بمشهد من الناس ، فإن تحريك الأشرار واختلاف اللهوات وطحن الأضراس وارتجاج الرأس عورة ظاهرة ومنقصة بادية ، ولذلك يستعد لها الناس في المنازل والخلوات ، ويأنفون من وقوعها في الطرقات والجلوات ، حتى جعل من جملة قواعد الشرع أن ذلك مخجل بالمروءات ومسقط للشهادات ، فدل ذلك على أنه من أفجش العورات ، وإذا كان هذا في الأكل والشرب ؛ فالتكاح أولى لأن فيه انكشاف العورتين وذهاب الحرمتين وارتفاع الحيائين ، مضافاً لصب القاذورات من الفروج وما يحصل من الفضلات المستقدرة بسبب الولوج والخروج ، ويكفي في نقائص هذه الأمور أنها من خصائص هذه البهائم المبعدة لطور الإنسان عن طور الملائكة ، والمدخل في حيز البهيمية ، فإن الملك عقل بلا شهوة ، والبهائم شهوة بلا عقل ، والإنسان عقل وشهوة ، فلذلك توسط بين الفريقين وباين بوصفيه كلا الجهتين ، فإذا ظهر ما في هذه الأمور من نقص ، وجب الجزم بعدمها من الجنة المقدسة المخصوصة بغاية النعمة وتمام الكرامة .

(١) الأنبياء : ١٨ .

(٢) الإسراء : ٨١ .

والجواب من وجوه :

أحدهما : أن النعيم الجسماني الذي يثبتته المسلمون . ليس مفسراً بما ذكرتموه من التشنيع ، بل على وفق الكرامة الربانية والسعادة الأبدية ، وتقريره : أننا نجد في هذه الدار الملاذ الجسمانية تترتب على أسباب عادية ، فالملاذ إما علوم خاصة حسية كإدراك الحلاوة وأنواع الطعوم الملائمة ، وإدراك الأرائج المناسبة لجواهر النفس البشرية ، وإدراك الملاسة للأجسام الموافقة لجواهر الطباع ، وإدراك المبصرات من الألوان والأضواء وتفاصيل أنواع الحسن والجمال وغيرها من المبصرات السارة للنفس ، وكذلك القول في بقية الحواس ، وأما إدراك الأحوال النفسانية كاستشعار النفس حصون الشراب والغذاء عند حاجتها للاعتداء والإرواء ، ونحو ذلك ، فهذه هي الملاذ الجسمانية ولذلك حد الفضلاء اللذة بقولهم : « هي إدراك الملائم » ، فجمعوا الجميع في هذا الحد الشامل ، وأما أسبابها العادية فهي المباشرة لأنواع المأكّل والمشارب والمناكح ونحو ذلك .

ثم هذه المباشرة تقتزن بها في العادات حاجات للمتناولات وقاذورات تقتزن بالمباشرات ، فالمسلمون يدعون من هذه الأقسام الثلاثة الأولين فقط دون الثالث ، فيثبتون اللذات وأسبابها مجردة عن القاذورات وأنواع الحاجات ، فيقولون : الأكل والشرب والنكاح في الجنة من غير ألم جوع ولا عطش ولا يصاب ولا مخاط ، ولا دمع ولا بول ولا غائط ، ولا ريح منتن ولا حيض ولا منى ولا رطوبات مستقدرة ، ولا إبداء عورة منقضة ، ولا زوال أبهة معتبرة ، ولا شيء مما يعاب بنوع نقيصه ، بل يجد المؤمن غاية ما يكون من لذة الأكل بمباشرة أنفُس المأكّل من غير بصاق ولا تلويث ، ولا ألم جوع سابق ولا شيء لاحق ، وكذلك يحصل أعظم ما يكون من لذة الشرب عند مباشرة أشرف المشروبات ، من غير عطش ولا حاجة سابقة ولا تلويث لاحق ولا شيء يعاب ، وكذلك يحصل الجماع بمباشرة أجمل الموطآت من الحوريات والآدميات ، التي كل واحدة منهن لو ظهرت لأهل الأرض لهاموا أجمعين بحماها وتحيرت عقولهم بكماها ، وبديع حسنها وفائق محاسنها ، ورائق تركيبها في جملتها و تفصيلها ، مكسوة من الخلى ما أقله خير من ملك الدنيا وما فيها ، قد نشأت من السعادة الأبدية ، وهبت للكرامة الإلهية ، وأبدعت بمتسع شمول القدرة الربانية ، ومع ذلك فقد تناسب تخلقها وطبعها على الميل من غير نفار ، وعلى المحبة من غير أزورار ، قد وصلت في محبة المؤمن وتعظيمه والأدب معه وإظهار المسرة به ، والتشرف

بقربه إلى أفضل الغايات ، وتجاوزت في الحسن والإحسان إلى أقصى النهايات ، وللحسن والإحسان معنى ورونق إذا أمكن الإنسان الجمع بينهما . فنظرة إليها خير من جميع ممالك الأرض ، وزورة منها وإليها تنسى مؤلمات يوم العرض ، فيحصل من لذة جماع هذه ماهو لائق بهذا الطور العجيب والرونق الغريب ، من غير إنزال فضلات ، ولا رطوبات مستفدرات ، منزّه عن جميع الدناءات ، بل كل حالة منها في غاية الرتب العليات ، وكل جزء من أجزاء حسناتها في غاية الشرف والجلالة فلا عبورة لها ولا للمؤمن ، ولا سوءة فيها ولا فيه ؛ لأن العبورة إنما تبدت في هذه الدار ؛ لكونها مخرج النجاسات والشعر والتن والرطوبات ، فإذا ذهبت هذه المعيبات المنقصات ذهبت بذاتها العورات ، وبقيت المحال شريفة عليه لا ينسب إليها خصلة دنية ، وإذا كان هذا هو الذى يعتقدّه المسلمون من الجمع بين النعيم الروحاني المتعلق بالأرواح من إدراك معنى جلال الله — تعالى — وجماله وتفصيل صفاته وآلائه المتجددة على ممر الأبد والنعيم الجسماني الذى تقدم تحقيقه ؛ كان هو اللائق بالكرم الإلهي والإحسان الرباني ، فإن الاقتصاد على النعيم الروحاني تقصير من قائله في سعة النعمة وتام الكرامة ؛ وأن ما يقوله المسلمون يحزم العقل الشريف بأن مثله لا تعرى عنه دار أريدت لغاية الإكرام ، وأن يكون على غاية التمام ، بل لو فرض عدم هذه الملاذ البديعة منها لقال العقل الوافر لو كان فيها هذه الملاذ لكانت أتم وأكمل ، وهى أولى بقول الشاعر :

ليس فيها ما يقال ————— كملت لو أن ذاكم ————— لا

فظهر إصابة المسلمين للصواب ببيان الجواب واندفع السؤال .

وثانيها : قال لوقا : « قال يسوع — عليه السلام — ، إذا صنعت وليمة فادع المساكين والضعفاء ليكون مجازاتك في قيامة الصديقين ، فقال من حضر : طوبى لمن يأكل خبزاً في ملكوت الله — تعالى — » ، فما فهم عنه الحاضرون إلا النعيم الجسماني .

وثالثها : قال حملة الإنجيل : « قال يسوع لتلاميذه : إني ذاهب أعد لكم مائدة في الملكوت لتأكلوا وتشربوا وتجلسوا على كرسي المجد » .

ورابعها : في الإنجيل : « شرب المسيح — عليه السلام — مع تلاميذه عصيراً ،

وقال : إني لست شارباً من هذه الكرمة حتى أشرها معكم حديثاً في ملكوت السموات .

وخامسها : في الإنجيل : « قال المسيح — عليه السلام — : إنكم ستأكلون وتشربون على مائدة أبنى » ، فسمى الله — تعالى — أباً ، أى يعامل بالإحسان كما يعامل الوالد ، والنصارى إلى اليوم يقولون للقس : « يآبونا » بهذا المعنى ، و « قالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله »^(١) ومرادهم ما ذكرنا .

وسادسها : في الإنجيل قال المسيح — عليه السلام — : « طوبى للجياع العطاش فإنهم يشبعون » .

وسابعها : في الإنجيل قال المسيح — عليه السلام — لتلاميذه : « اعملوا لا للطعام الفانى بل للطعام الباقى في هذه الحياة المؤبدة ، لأن ذلك قد حثمه الله — تعالى — .
فصرح — عليه السلام — بأن في الجنة الأكل والشرب والشبع والتفكه .

وأما الجماع : فقال في الإنجيل : « من ترك زوجة أو بنين أو حقلاً من أجل فإنه يعطى في الجنة مائة ضعف ويرث الحياة الدائمة » فقد صرح بأنه يعطى في الجنة مائة زوجة ومائة بستان لأن الحقل الكرم ، وهذه النصوص كلها حجج على النصارى .
وأما اليهود فمن وجوه .

أحدها : في السفر الأول من التوراة : « أن الله — تعالى — غرس فردوساً في جنة عدن وأسكنه آدم — عليه السلام — ، وغرس له من كل شجرة طيبة المأكل شهية الطعم ، وتقدم إليه أوى قد جعلت جملة شجر الجنة لك مأكلاً ، سوى شجرة معرفة الخير والشر ، ثم قال الله — تعالى — : لا يحسن أن يبقى آدم وحده ، فألقى عليه سباتاً ونزع ضلعاً من أضلاعه ثم أخلف له عوضه لحماً ، ثم خلق الله — تعالى — من ذلك الضلع حواء فتزوجها آدم » ، فصحت التوراة على أن المأكولات في الجنة .
وثانيها : في السفر الأول : « قبل أن تخسف بها يشبه فردوس الله — تعالى — » .

وثالثها : في السفر الأول : « أما هايل الشهيد فإنه يجزى بدل الواحد سبعة » ، وهو دليل على المكافأة من جنس العمل ، وكان قد قرب من أبكار غنمه فوعده الله — تعالى — الواحدة بسبع .

ورابعها : في نبوة أشعيا — عليه السلام — : « يامعاشر العطاش الجياع توجهوا إلى الماء المورد ، ومن ليس له فضة فليذهب يستقى ويأكل ويتزود من الخمر واللبن » . موافقة لقوله — تعالى — في القرآن الكريم : ﴿ فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذة للشاربين وأنهار من عسل مصفى ولهم فيها من كل الثمرات ﴾ (١) .

فقد تضافرت كتب اليهود والنصارى على النعيم الجسماني وهو كثير في كتبهم ولكنهم قوم لا يعقلون .

(تنبيه) : كثر التنبيه على أحوال الآخرة في شرعنا أكثر من التوراة والإنجيل ، حتى لم يكتر الله — تعالى — ذكر شيء في القرآن أكثر من ذكر البعث !! وبالغ فيه حتى أخبر وحلف — سبحانه وتعالى — فقال : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بل يورنى لتبعثن ﴾ (٢) ، وهو كثير .

وخرج البيهقي مجلداً كبيراً فيما أملاه — عليه الصلاة والسلام — من أحوال القيامة (٣) .

وسبب الإكثار عندنا من ذكره أكثر من بنى إسرائيل من وجوه :

أحدها : أن بنى إسرائيل كثيفو الطباع ، والتخويف بالمؤلمات المستقبلات والترغيب بالمشويات المستقبلات ؛ إنما يؤثر في وافر العقل كثير الحزم متوفر اليقظة ، وأما الكثيف الطبع فكالهم لا يؤثر في زجرها إلا المنخاس المباشر لجلدها ، وأما ما يأتي في غد فلا يؤثر في استصلاحها ، ولما جعل الله تعالى هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس وافرة العلوم كثيرة العلوم ، شديدة الحنسية مراعية للعاقبة ، خصها الله — تعالى — بذكر الأهم من أمر المعاد ، ليتوفر عملها لمعادها ، ويكثر للقاء الله استعدادها ، واقتصر في حق بنى إسرائيل بوعدها بعمارة بلادها وصلاح أجسادها ، وتنمية أرزاقها وأولادها .

وثانيها : أنهم كانوا عاتين متمردين ، والمتمرد إنما يتحدث معه بالزواجر الحاضرة والمؤلمات العاجلة ، وهذه الأمة أشرك إيمانها في صدورهم إشراق الشمس ، وأتت داعي ربها حين نادها لهداها أتت ماشية على الرؤوس ، وقالوا له : اقترح ما شئت فإننا له

(١) محمد : ١٥ .

(٢) التغابن : ٧ .

(٣) يعني كتاب « البعث والنشور » للحافظ البيهقي ، وجارى تحقيقه ونشره بمكتبة القرآن .

باذلون ، ولسنا نقول : ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ﴾^(١) فعملت بالتصريح عن المعنى الصحيح ، وأطلعت على أسرار الغيب لأنها لا يعترها الريب ، والله در الشاعر حيث يقول :

والخل كالماء يبدى لى سرائره مع الصفاء ويخفيها مع الكدر

وثالثها : إن زمانهم كان أبعد عن القيامة من زماننا ، ولم يكونوا يرد عليهم شيء من أشرار الساعة ، ونحن قرب زماننا منها ووردت آياتها علينا ، وهو — عليه السلام — أول علامات الساعة ، ثم وردت السنة بعلاماتها ووقع كثير منها ، ونحن نبشره كما قال — عليه الصلاة والسلام — : « تلد الأمة ربتها ، ، ويعالى رعاء الشاة في البنيان ، وتبيض القبور ، وتشيد القصور ، ولا يوقر الصغير الكبير ، إلى غير ذلك مما وردت السنة به ، فكنا بالحديث في أمر الساعة والإكثار منه أولى منهم .

ورابعها : أنه سبق في علم الله — تعالى — بعث محمد — عليه الصلاة والسلام —

وأنه يجعله أفضل الرسل وآخرهم ، فأخر الله — تعالى — بسط ذلك ليخصه به ، فيكون — عليه السلام — أكثر علماً وإعلاماً ، وهداية وإفهاماً ، فكون أمته أكثر فضلاً على الأمم بالعلوم والمناقب ، كما فضل مذهبها في شرعها على سائر المذاهب .

إن هذا النبي الكريم أوفر نصيباً من نعم الآخرة من سائر الأنبياء — عليهم السلام — ، وكذلك أمته أكثر اتساعاً في الآخرة في النعيم الجسماني والنفسي من سائر الأمم ، وهم أكثر أهل النعيم عدداً ، كما قال — عليه الصلاة والسلام — : « أنى لأرجو أن تكونوا ثلثي أهل الجنة »^(٢) فزادوا على سائر الأمم نعيماً وعدداً .

فكان تخصيصهم ببسط أمر المعاد أنسب من غيرهم ، فلذلك لا نجد علم تفاصيل البعث والحشر والصرار والميزان وأحوال أهل الجنان والنيان وما يتفق في المحشر من الوقائع وما يكون في القبور قبل ذلك ، وما علم منه فإنه علم من أخبار هذه الأمة

(١) المائدة : ٢٤ ، ففي يوم بدر قال المقداد للنبي — ﷺ — : يا رسول الله ، إن لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى : ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ﴾ ، ولكن امض ونحن معك [البخارى . كتاب التفسير / باب ٤ / سورة المائدة / حديث ٤٦٠٩ / فتح البارى (١٢٢ / ٨ - ١٢٣)] .

(٢) انظر مجمع الزوائد [٣٩٤ / ١٠] .

والله الحمد ، والله — تعالى — هو المحمود حمداً يليق بجلاله على ما خصنا به من الرسالة الحممدية والكرامات الأبدية والمواهب السرمدية .

السؤال التاسع :

قالت اليهود : من العجائب أن المسلمين يدعون أن التوراة فيها تبديل وتغيير ، وأنها ليست على وضعها المنزل من عند الله — تعالى — مع أنها منتشرة في المشرق والمغرب وسائر أقطار الأرض ، وهي على نظام واحد لا اختلاف فيه ولا تغيير ولا تبديل . وينقلون عن قرآنهم أن فيه أن الله — تعالى — أخبرنا أنا نحرف الكلم عن مواضعه ، مع أننا ما حرفنا ولا بدلنا وهذه كتبنا تحكم بيننا وبينهم ، هل فيها تبديل أم لا ؟؟ فكيف يخبرون عنا بما لم يكن وذلك قدح عظيم في حقهم ؟؟

والجواب من وجوه :

أحدها : أن أحبار اليهود يعلمون علماً يقيناً أن هذه التوراة ليست المنزلة على بنى إسرائيل بعينها ، بسبب أن موسى — عليه السلام — صان التوراة عن بنى إسرائيل ومنعها منهم ، وخص بها بنى عمه أولاد لاوى . وذلك قول التوراة (ويحتوب موسى آت هنورا هزوت ونبيه الهكواهم بنى لوى) تفسيره : « وكتب موسى هذه التوراة وأعطاهم لأئمة بنى إسرائيل ، وكان بنو هارون الأئمة قضاة اليهود وحكامهم » ، ولم يبدل موسى — عليه السلام — لبنى إسرائيل إلا نصف صورة يقال لها (ها أزينو) وهي التي علمها موسى — عليه السلام — لبنى إسرائيل ، وذلك قول التوراة (ويحتوب موسى آت مشيراً هزوت وويا مداه لبنى إسرائيل) تفسيره : « وكتب موسى — عليه السلام — هذه السورة وعلمها بنى إسرائيل » ، وهذا دليل على أن موسى — عليه السلام — لم يعط بنى إسرائيل إلا هذه السورة ، ولم يكن بنو إسرائيل يعلمون من بقية التوراة شيئاً ، ثم أن الهارونيين الذين خصوا بالتوراة لم يكونوا يعتقدون أن حفظها واجب ولا سنة ، بل كان الحفظ فيهم بعضها يقع بطريق الاتفاق ، وعلى سبيل الفضيلة كما يحفظ المسلمون التواريخ وغيرها ؛ ليكون ذلك لهم فضيلة بين الناس ، لا أنهم مأمورون بها شرعاً ، فإن كبروا في ذلك نطالبهم بنقل خلافة من التوراة فلا يجدونه .

تم قتل مختصر الهارونيين على دم يحيى بن زكريا .

وكان أصل هذا أن يحيى بن زكريا صلوات الله عليهما. أنكر على ملك بنى إسرائيل في زمانه زواجه لابنة امرأته ، فضرب عنقه ودفن^(١)، فبقى كلما ردم فار الدم مع طول الأيام ، حتى قدم يختصر فقال : ما هذا الدم ؟ ، ف قيل : أنه يغور كلما ردم ، فقال : أنه يقول خذوا بثأرى ، فقتل من بنى إسرائيل عليه سبعين ألفاً ، فسكن الدم ، فلما رأى عزرا أن القوم قد أحرق هيكلمهم وزالت دولتهم وعدم كتابهم ؛ جمع من محفوظاته ومن الفصول التى كان يحفظها الكهنة ما لفق منه هذه التوراة التى بأيديهم^(٢) ، وذلك بعد سبعين سنة بعد يختصر ، فلذلك بالغوا فى تعظيم عزرا غاية المبالغة ويرغمون أن التوراة تنزل على قبره إلى الآن فالذى فى أيديهم على الحقيقة كتاب عزرا وليس كتاب الله — تعالى —.

وإذا اعتبرت فصولها دلت على أن الذى جمعها رجل جاهل بالصفلى الربانية والآداب النبوية على ما ستقف عليه إن شاء الله — تعالى — ، ولذلك نسب إلى الله تعالى صفات التجسيم ، والندامة على ما مضى من أفعاله ، وأنه ندم على الطوفان ، وقد أطلع عن مثلها ، وما زالت الأمم التى استولت عليهم كالكشداين والبابليين والفرس واليونان والنصارى ، يقصدونهم أشد قصد ويطلبون استئصالهم وخراب بلادهم وحرق كتبهم ، حتى جاء الإسلام فوجدهم تحت ذمة الفرس إلا يهود العرب ، وأشد من ذلك ملوكهم العصاة الطغاة الإسرائيلىون الذين عبدوا الأصنام ، وتركوا أحكام التوراة وشرعها الدهر الطويل ، ومع تطاول هذه الآفات وتواترها من غيرهم ومنهم ، ومنع الأمم لهم — لا سيما الفرس — منعهم من الختان والصلاة^(٣) ، لعلمهم أن معظم صلاتهم دعاء على الأمم بالبور وعلى العالم بالخراب سوى بلادهم التى هى أرض كنعان ، ولذلك لما رأت اليهود ذلك اخترعوا أدعية مزجوا بها فصولاً من صلاتهم وسموها بالحزنة . وصاغوا لها ألحاناً . وصار يجتمعون أوقات الصلاة على تلحينها وتلاوتها والفرق بين هذه الحزنة وبين الصلاة . أن الصلاة بغير تلحين يتلوها الكاهن وحده ، ولا يجوز أن يجهر بالصلاة غيره ، والحزنة تشارك فى الجهر بها جماعة ، فكانت الفرس إذا أنكرت عليهم قالوا : نحن نلحن وننوح على أنفسنا ، فكفوا عنهم وعن دبرهم ذهب الفرس ، وأقرناهم نحن

(١) انظر إغالة اللهفان [٣٥٨/٢ — ٣٥٩] .

(٢) إغالة اللهفان [٣٥٩/٢] .

(٣) انظر إغالة اللهفان [٣٦٦/٢ — ٣٦٧] .

على أديانهم وهم على الحزاة — وقد جعلوها عبادة من السنن المستحبة في الأعياد والمواسم عوضاً عن الصلاة وهي من جملة دبرهم . وتغييرهم لشرعهم^(١) . وقيل أن التوراة لما فقدت بالتحريف والتقطيع بعد القتل ، أخبرتهم امرأة أن زوجها ترك توراة مكتوبة مدفونة في مكان فنبشوها بعد الدهر الطويل ، فأخذوا منها ما تيسر ، وتركوا منها ما تعفن وتعسر ، فهذا أصل توراتهم كما تراه .

ثم أنهم مع هذا الأصل الواهي الذي لا يوثق بشيء منه ، ليس على وجه الأرض منهم بشر يروى التوراة عدلاً عن عدل^(٢) ، بل هي تلفيقات مجهولات وتواريخ موضوعات بحيث أن التواريخ الإسلامية خير منها وأوضح بكثير ؛ لقرب عهد زمانها ، فإن بعد الزمان المفرط يقتضى مزيد عدم الوثوق أكثر ، مع أن المسلمين لا يميزون الاعتماد على التواريخ في شيء من الأحكام البتة ، وهم يجعلون هذه التلفيقات والتواريخ عمدة لمعادهم وشرعية لخالقهم ، ومانعه مما ورد عليهم من الحق وهو غاية الخذلان ، فظهر بهذا التقرير أن التوراة التي بأيديهم لا يقطع بها ولا يُظن أن شيئاً منها من عند الله — تعالى — وهو المطلوب .

(وثانيها) : أن في التوراة أن داود — عليه السلام — (مميز)^(٣) وتفسيره عندهم أنه ابن زنا ؛ لأنه عندهم أنه ابن نيشاي بن عابد . وأم عابد يقال لها : « روث الموابه » من بنى مواب ، وقالوا في مواب : « لما أهلك الله — تعالى — أمة لوط — عليه السلام — ، ونجا بابنتيه فقط ، توهمت ابتناه أن الأرض قد خلت ممن يستبقين منه نسلًا ، فقالت الكبرى للصغرى : إن أبانا لشيخ ولم يبق في الأرض من يأتينا كسبيل البشر ، هلمى نسقى أبانا خمرًا ونضاجعه ؛ لنستبقى من أبينا نسلًا ، ففعلتا ، فولدت إحداهما مواب بمعنى أنه من الأب ، والثانية سميت ولدها عمون بمعنى أنه من قبيلتها^(٤) والولدان عند اليهود أولاد زنا ، لأنهما من الآب وابنتيه ، وداود — عليه السلام — عندهم من هذه الذرية فهو ولد زنا عندهم — لعنهم الله — فما أجرأهم

(١) إغالة اللهفان [٣٦٧/٢] .

(٢) السابق [٣٥٠/٢] كما بعدها .

(٣) في إغالة اللهفان قال ابن القيم أن المقصود بهذه الكلمة هو أن المسلمين أولاد زنا — هكذا في زعم اليهود وزعموا أن عبد الله بن سلام وضع في دين الإسلام عامداً متعمداً ما يجعل أبناء المسلمين أولاد زنا ، لأن شرع اليهود يقول بأن الزوج إذا راجع زوجته بعد إن نكحت غيره فأولادها أولاد زنا [إغالة اللهفان ٣٤٤/٢] .

(٤) انظر إغالة اللهفان [٣٤٢/٢ — ٣٤٣] .

على أعراض الأنبياء عليهم السلام^(١)، بل على دمائهم ومثل هذه الحكاية كثير في التوراة يسمونها النجاسات، وناهيك بكتاب مشتمل على النجاسات فكيف يليق نسبته إلى الله — تعالى — ؟، فيقطع العاقل أن شرب لوط — عليه السلام — الخمر وزناؤه بابتغيه كذب مع قيام الأدلة على عصمة الأنبياء — عليهم الصلاة والسلام — وأن الله تعالى شرفهم نسباً وحُلُقاً وحُلُقاً وسيرة وسريرة بحيث لا يوجد في نسب نبي ولا شيء من أحواله ما يكون سبباً للطعن عليه، وهو مقتضى الحكمة، إلا لما صلح يجعله رسولاً عن الله — تعالى —، ولما حصلت حكمة الرسالة بسبب نفور الخلق منه، واحتضامهم لجهته، بل أقل الملوك في الدنيا لا يعتمد مثل هذا، فكيف برب الأرباب ؟ ثم تأمل كيف إذا سكر الشيخ الكبير يتأتى منه نكاح امرأتين ثم وطئهما وتحيلهما معاً في الليلة الواحدة ؟، فهذه القصة غارقة في بحر البهتان، قاضية على التوراة بأنها مشتملة على الإفك والعدوان، وسبب هذا الإفك العداوة التي مازالت بين بني إسرائيل وبين بني عمون وبين بني موآب بعثت الواضع على تلفيق هذا الحال، ليكون عاراً كبيراً في بني عمون وموآب — لعنه الله فيما افترى لعناً كثيراً —، وسبب العداوة أن موسى — عليه السلام — كان قد وضع الأمانة في الهارونيين. ثم استولى الداوديون عليهم، فكان المرتب لهذا التوراة هارونياً فظهر اشتغال التوراة على التغيير والبهتان وهو المطلوب.

(وئالهما) : في التوراة : قال الله — تعالى — لإبراهيم — عليه السلام — : « لقد وصل إلى إثم سدوم وعامور، فقلت أنزل الآن فانظر هل منعوا وأثموا كما بلغني وإلا عرفت ذلك »، وفي هذا الكلام نسبة الباري — تعالى — إلى عدم العلم بالمغيبات، ونسبة الملائكة إلى عدم الصدق، وأنهم متهمون عند الله — تعالى —.

وهذا كلام في غاية البعد عن جلال الربوبية والملائكة الكرام، فيقطع العاقل بكذبه فتكون التوراة مشتملة على الكذب والتغيير وهو المطلوب.

(ورابعها) : في التوراة أن إبراهيم — عليه السلام — أطعم الملائكة خبزاً، وصنع لهم عجلأً سميناً، وسقاهم لبناً وسمناً، وأن لوطاً — عليه السلام — أطعمهم فطيراً، مع أن أهل الكتاب ينكرون قول المسلمين بالنعيم الجسماني، ويقولون : لا طعام في الجنة ولا شراب ولا نكاح. بل حال أهل الجنة كحال الملائكة. لا يأكلون ولا يشربون وهذه غفلة عظيمة، فإن كان هذا صحيحاً فإنكارهم على المسلمين باطل، وإن كان

(١) السابق ٣٤١/٢ [فما بعدها .

باطلاً فتكون التوراة مشتملة على الباطل ، فهي مشتملة على الباطل على كل تقدير ، مع أننا نقطع أن الملائكة — صلوات الله عليهم — لم يأكلوا عندهما شيئاً ؛ لقوله تعالى : ﴿ فلما رأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم ﴾ (١) .

(وخماسها) : في التوراة : « جمع إسرائيل — عليه السلام — بين أختين في عصمته ، وهما آليا وراحيل ابنتا لآمان » ، والجمع بين الأختين حرام بنص التوراة ، وهم لا يعترفون بالنسخ ، فيكون هذا كذباً على إسرائيل — عليه السلام — ؛ لأنه معصوم ونبي مكرم ، يحل عن الوطء الحرام وهو دليل اشتغال توراتهم على الكذب والبهتان وهو المطلوب .

(وسادسها) : في السفر الأول من التوراة : ﴿ أن الله — تعالى — لما رأى معاصي بني آدم قد كثرت على الأرض قال : لقد ندمت إذ خلقت آدم ، فأرسل الطوفان فأباد ما على الأرض من الحيوان ، وأنه لما فعل ذلك ندم أيضاً . قال لا أعود أفعل ذلك » . وهو كلام يقتضى أن الله — تعالى — لا يعلم ما سيكون ، وأنه تعثر به صفات البشرية من الندم والبدا والأسف ، ومن العجب أنهم ينكرون النسخ لئلا يلزم الهدأ ، وهم يعتقدون البدا والندم ، فما أدرى أى الأمرين أعجب ؟! ثم في هذا الكلام : الندم والندم على الندم ، وهو لو فعله والى ضيعة لاستحق العزل ، فكيف يليق نسبته إلى زب الأرباب — سبحانه وتعالى — عن قول هذه الطائفة الملعونة ؟ ، وذلك أبلغ دليل على اشتغال توراتهم على الكذب والجهل والكفر فضلاً عن التبديل والتغيير .

(وسابعها) : في التوراة : « إن نوحاً — عليه السلام — نام في خيمته فكشفت الريح عورته ، فضحك منه ابنه حام ، فدعا عليه وعلى عقبه » ، فأين هذا الخلق الذميم والطبع السقيم والعقوبة العظيمة على من جنى وعلى من لم يجن على جناية صغيرة من خلق العقلاء ؟ فضلاً عن الأنبياء ؟ ، وهل هذا إلا من ترهات العوام ، وخرافات العجائز اتخذته اليهود كتاباً مقدساً يقرأ ، وجعلوه أنزل من عند الله — تعالى — ، كلا والله ، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ، وجلت رسله ورسائله عن هذا الافتراء علواً كبيراً .

(وثامنها) : في التوراة : « إن روبيل بكر يعقوب — عليه السلام — زنا بسرية أبيه يعقوب — عليه السلام — واقتربها فلما حضرت يعقوب الوفاة قرعه وعيره بين

إخوته ، وقال له : نجست فراشي وامتهته ولست أعطيك السهم الزائد ، وكان من سنة إبراهيم — عليه السلام — توريث البكر سهمين وغيره سهماً ، فأى حكمة في ذكر هذه القبائح في التوراة يعير بها سبط عظيم ؟ ومآثر الآباء مفاخر الأبناء ، ثم فيه من التناقض أن في التوراة أن إبراهيم — عليه السلام — ورث ماله ولده إسحاق وحرم إسماعيل ، مع أن في هذا الفصل أنه كان يورث البكر سهمين وغيره سهماً وهي غفلة من اليهود ، وجهالة بكتب الله — تعالى — وما دخلها من التبديل والتغيير ، وأنتم معاشر المسلمين تعلمون أن سيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب — صلوات الله عليه — قال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة »^(١) ، فأخبر عن جميع الأنبياء — عليهم السلام — أنهم لا يورثون ، وهؤلاء يخبرون في توراتهم أنهم يورثون ، فيكون خير المعصوم مقدماً على خبرهم ، وإخباراً عن تبديل هذا الموضع وهو المطلوب .

(وتاسعها) : في التوراة : « أن يهوذا بن يعقوب — عليه السلام — زنا بكنته ناموز^(٢) » ووهبها على ذلك خاتمه وعصاه ، وأنها حملت منه وصار شهرة في بني إسرائيل ، مع أن في التوراة أنه كان حظياً عند أبيه ، ودعا له بتخليد الملك والنبوة في عقبه ، فلا نبوة يهوذا صانوها عما يليق بأدنى السفلة من الفاحشة وسوء السمعة ولا دعاء يعقوب — عليه السلام — صانوه عن عدم الإجابة ، بل أعقبوه بالعار والفضيحة ، وذلك كله ينافيه ما للأنبياء — عليهم السلام — من العصمة بل ما وجب لهم من صون الله — تعالى — لهم في جميع أحوالهم ، وعلو همهم عما يوجب وصمهم واحتكارهم في نفوس شيعهم وأهمهم ، وذلك دليل التبديل والافتراء والكذب والبهتان على الله — تعالى — وعلى خاصته — صلوات الله عليهم أجمعين — .

(١) — البخاري ، كتاب فرض الخمس [باب ١] ، كتاب فضائل الصحابة [باب ٢] ، كتاب المغازي [باب ١٤ ، ٣٨] ، كتاب النفقات [باب ٣] ، كتاب الفرائض [باب ٣] ، كتاب الاعتصام بالسنة [باب ٥] .
— مسلم في كتاب الجهاد [حديث ٤٩ — ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦] .

— أبو داود في الإمارة [باب ١٩] .

— الترمذي في السير [باب ٤٤] .

— النسائي في الفقه [باب ٩ ، ١٦] .

— مالك في الموطأ [باب ٢٧] .

— المسند [٤/١ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٩ ، ١٩١ ، ٢٠٨ ، ٤٦٣/٢ ، ١٤٥/٦ ، ٢٦٢] .

(٢) في إغالة اللهفان اسمها دتار ، [٣٤٣/٢ — ٣٤٤] .

(وعاشرها) : في التوراة : « أن دينا ابنة يعقوب — عليه السلام — خرجت فراها مشرك . وهو سحجم بن حمور رئيس القرية فافترسها ، وأنزل العار بيعقوب — عليه السلام — فتوصل أبوه حمور إلى يعقوب — عليه السلام — ، وآمن والتزم الأحكام هو وأهل القرية ، وأن بنى يعقوب قالوا لأهل القرية : إن أحبيم سنتنا وديننا ، فاختنوا لنصير شعباً واحداً ، ومكروا بهم ، فلما اختن كل أهل القرية دخلوا عليهم بالسلاح وهم لا يستطيعون الدفع عن أنفسهم فقتلوهم أجمعين ، وأخذوا أموالهم وحريمهم ولما علم يعقوب — عليه السلام — بالقصة هرب ليلاً على جمل خوفاً ، وترك البلاد . فحكموا على الأنبياء أولاد يعقوب — عليه السلام — بأنهم قتلوا المؤمنين ومن لم يؤذهم لسبب من الأسباب ، وانتهبوا الأموال والحريم بعد صدور الإسلام منهم والإنابة إلى الله تعالى المقتضين لحسن المعاملة وبسط الإحسان ، وهذه أمور لا تليق بأدنى السفلة من ذوى المروءات فضلاً عن الأنبياء — عليهم السلام — ، مع أن هذه الأشياء ينقلونها على سبيل نقل التواريخ يسمونها النجاسات ، لا أن الله أوحى بذلك إلى موسى — عليه السلام ، فأى صواب في نقل النجاسات الكاذبة والفضائح المستمرة على مر الأيام ؟ ، لا سيما في حق الأنبياء — عليهم السلام — ، وإذا استهانوا بالتوراة إلى هذه الغاية فأى وثوق يبقى بما فيها ، بل أقل التواريخ الإسلامية أثبت لقرب زمانه .

(وحادى عشرها) : في التوراة قال الله — تعالى — لإبراهيم عليه السلام : « إن ذريتك ستستعبد بمصر أربعمئة سنة » ، وقال مؤرخهم : لم يمكثوا إلا مائتين وثلاثين سنة والخلف على الله — تعالى — محال ، فهم وكتبهم الكاذبون .

(وثاني عشرها) : في التوراة في نسخة منها : « أن آدم — عليه السلام — عاش مائة سنة وثلاثين سنة ، ثم ولد على شهه ولداً ، فسماه شيثا » . وفي نسخة أخرى : « لم يرزق شيثاً إلا بعد مائة وخمسين سنة ، وعاش بعد ولادته ثمانمئة سنة ، فكان جميع عمره تسعمائة سنة وثلاثين سنة » . وفي نسخة : « ألف وثلاثون سنة ، ثم عاش شيث مائة وخمسين سنة ، فولد أنوش ، وعاش بعد ولادة أنوش تسعمائة واثنى عشر سنة » . وفي نسخة أخرى : « تسعمائة وسبع سنين » ، واستمر هذا التكاذب والتناقض في مشاهير أولاد آدم — عليه السلام — ، ولا تكاد نسخة توافق أخرى ، وإذا كان هذا تحريفهم وتبديلهم وتهاونهم فيما لا غرض لهم فيه من أعمار الأنبياء — عليهم السلام — ، وفضائح أسلافهم ومعظمي رسلهم ، فكيف يكون حالهم في كذبهم على

رسول الله محمد بن عبد الله — ﷺ — وما يتعلق لهم به غرض ، ولنقتصر على هذا القدر من أمرهم ، فهو أمر يملأ الصحف وتصدأ به الأسماع والقلوب ، وإنما القصد بيان كذبهم في قولهم أن التوراة في غاية الضبط والتحرير وأنها سالمة من الكذب والتحريف ، وقد ظهر ما هي عليه من عدم النظام .

(وثالث عشرها) : في آخر السفر الخامس : « أن موسى — عليه السلام — توفي في أرض موآب ، ودفن في الوادي في أرض موآب ، بإزاء بيت فغورا ، ولم يعرف إنسان موضع قبره إلى اليوم ، وكان قد أتى على موسى — عليه السلام — إذ توفي مائة وعشرون سنة ، ولم يضعف بصره ولم يتشنج وجهه ، وبكى بنو إسرائيل على موسى — عليه السلام — ثلاثين يوماً في غريب موآب ، فلما تمت أيام حزنهم على موسى — عليه السلام — امتلأ يوشع بن نون من روح الحكمة لأن موسى — عليه السلام — كان قد وضع يده على رأسه في خيائه ، وكان بنو إسرائيل يطيعونه ويعملون كما أخبر الرب موسى » ، هذا آخر كلام التوراة ، وهو تاريخ حدث بعد موسى — عليه السلام — بالضرورة ، فهو من غير المنزل قطعاً ، بل هو كلام القائل ، ولم يعرف إنسان موضع القبر إلى اليوم الذي كتب فيه هذا التاريخ ، ولا يعترفون بأن التوراة زيد فيها ما ليس فيها ؛ بل الجميع عندهم كلام الله — تعالى — ، وهو جهل عظيم منهم ، وإذا زيد فيها مثل هذا أمكن أن يقال : أن تلك الحكايات الرككة زيدت بالأهوية والأغراض وليست منزلة من عند الله — تعالى — ، بل يسقط الاحتجاج بجميع التوراة ؛ لأن باب الزيادة والنقصان قد انفتح فلا يوثق بشيء بعد ذلك ، ويجب اجتناب الجميع خشية أن يكون مما زيد وهو محرم ، كما إذا اختلطت الميتة بالمذكاة يحرم الجميع ، والذي يغلب على الظن أن السفر الأول — الذي هو سفر البدء والأنساب — زيد بمجملته وهم لا يشعرون

(الرابع عشر) : أنه قد تكرر في التوراة : « وكلم الرب موسى ، وقال له : اقبض حساب بنى إسرائيل ، وكلم الرب موسى وقال : كلم بنى إسرائيل » وهذه العبارة يقطع العاقل بأنها ليست من كلام الله — تعالى — ، ولا من كلام موسى — عليه السلام — ، بل حكايات من قول الغير لمعنى وقع ، ولعل هذا الخاكي أدخل باللفظ والمعنى ، أو بالمعنى وحده ، ولم يثبت عندنا عدالته ولا معرفته ، بل لعله عدو للدين قصد الإفساد والتبديل والتغيير ، فيحصل القطع بأن هذه التوراة لا يجوز الاعتماد على شيء منها ، وأنها مغيرة قطعاً .

(الحامس عشر) : أن اليهود تعترف بأن سبعين كوهانا اجتمعوا على تبديل ثلاثة عشر حرفاً من التوراة بعد المسيح — عليه السلام — في زمن القياصرة ، ومن اجترأ على تبديل حرف من كتاب الله — تعالى — ، إذ لعله مما حرفة ، والكوهان : هو المتقدم في أصول ديانتهم وأصحاب هيكلمهم ولا يكون إلا من ولد هارون — عليه السلام — ، واتفق اليهود على أن التوراة ما كانت توجد إلا عند الكوهان وحده فإذا كان هذا ثناؤهم الجميل فعلى من يحصل التعويل ؟؟ بل يجزم العقل بوقوع التغيير والتبديل .

السادس عشر : طائفة من اليهود يقال لهم السامرية ، اتفق اليهود على أنهم حرفوا التوراة تحريفاً شديداً ، والسامرية يدعون عليهم مثل ذلك التحريف ، ولعل الفريقين صادقان ، فأين حينئذ في التوراة شيء يوثق به مع تقابل هذه الدعاوى من فرق اليهود ؟ فكفونا بأنفسهم عن أنفسهم ، وكذلك النصارى أيضاً يدعون على اليهود أنهم حرفوا في التوراة والتواريخ ، ونقصوا من تاريخ آدم — عليه السلام — ألفاً ونحو المائتين سنة ، حتى تنازعوا في زمن ظهور المسيح — عليه السلام — وتقدموه ، وهذه أمور لا يدعى معها الجزم بعد تحريف التوراة إلا معاند متعسف .

فإن قالوا : فقد كان النبيون — صلوات الله عليهم — يحكمون بها إلى زمن المسيح — عليه السلام — والأنبياء — عليهم السلام — معصومون عن الباطل ، وهذا يطل جميع ما يذكره المسلمون ، فإنهم وافقونا على حكم النبيين بها ؛ لقول القرآن : ﴿ يحكم بها النبيون ﴾^(١) .

قلنا الجواب من وجهين :

أحدهما : لعل النبيين — عليهم السلام — كان يوحى إليهم بالصحيح منها .
ثانيهما : نسلم أن كل شيء حكموا به هو صحيح ، فلم قلتم أنهم حكموا بجملتها ؟ ثم الذي حكموا به غير معين فسقط الاستدلال بالجميع ولا يفيدكم حكمهم شيئاً ، ثم أن التغيير لم يتعين له زمان فلعله كله وقع بعد النبيين ، حتى وبعد المسيح — عليه السلام — .

(السابع عشر) : في التوراة — في سفر ملاحيم — : « أن داود — عليه السلام — اطلع

من قصره فرأى امرأة من نساء المؤمنين تغتسل في دارها ، فمشقها وبعث إليها فحبسها أياً ما حتى حملت ثم ردها ، وكان زوجها يسمي أوربا غالباً في العسكر ، ولما علمت المرأة بالحمل أرسلت به إلى داود — عليه السلام — فبعث داود — عليه السلام — إلى أدوناب بن صور قائده على العسكر بأمره أن يبحث إليه بأوربا ، فجاءه ، فصنع له طعاماً وخمراً حتى سكر ، وأمره بالانصراف إلى أهله ليوافقها فينسب الحمل إليه ، ففهم أوربا ذلك ، فتجانب ولم يمش إلى أهله ، فلما عيس داود — عليه السلام — منه رده إلى العسكر وكتب إلى القائد أن يصدر به القتال مستقلاً له ، فقتل أوربا وقتل معه من المؤمنين سبعة آلاف ، ففرغ القائد من داود — عليه السلام — لقتل العدد العظيم ، وقال للرسول : إذا أنت أخبرت الملك داود بقتل الناس ورأيت قد غضب ، فقل له سريعاً : إن أوربا قد قتل فهم ، ففعل الرسول وسكن داود — عليه السلام — بعد الغضب ، وسر بموت أوربا ، وهانت عليه من أجل موته دماء المؤمنين ، فانظر هذه الفواحش العديدة المنكرة والصفات المستفجرة ، هل تليق بأولى الديانات فكيف بمعدن النبوات ؟ ، وهل يحسن ذكرها من قوى المروءات . فكيف يوحى بها إله الأرض والسموات ؟ ، فلعنهم الله لعنا دائماً أبداً ، ما أجرأهم على الله — تعالى — وعلى رسله ، ولم لم يكن في التوراة إلا هذا الموضع لقطع العاقل بتبديلها وتحريفها ، وأنها لُفِقَتْ بالأهوية والأغراض .

(الثامن عشر) : في التوراة — في سفر ملاحيم — : « أن سليمان بن داود — صلوات الله عليهم — ختم عمره بعبادة الأصنام والسحر !! ، كذبوا ، قاتلهم الله أنى يؤفكون . وصدق الله العظيم وكتابه الكريم : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا ﴿ ١٦ ﴾ » ، فلعن الله ولعن الملائكة أجمعين عليهم وعلى من يصدقهم إلى يوم الدين .

ثم هذه الحكايات القبيحة والأكاذيب الشنيعة التي في التوراة تبطل من أن التوراة بما فيها من الثناء العظيم — على هؤلاء الرسل الكرام — ثناء يتعذر معه مقارنة هذه الأمور ، فضلاً عن ملابستها ، وإذا أمعنت النظر في الفصلين جزمتم بأن هذه الفواحش مفتعلات ، وأن التوراة امتلأت تبديلات وتغييرات ، ولتقتصر على هذا القدر من

كذبهم ، لأنه أمر يملأ الصحف وتصدأ به الأسماع والقلوب ، وإنما القصد بيان كذبهم في قولهم : « إن التوراة في غاية الضبط والتحرير سالمة من الكذب والتحريف » ، وقد ظهر ما هي عليه من عدم النظام ، واشتمالها على ما يقطع بكذبه في حق الله — تعالى — ، وفي حق أنبيائه — عليهم السلام — .

السؤال العاشر :

قال الفريقان الملعونان اليهود والنصارى : « إن دين المسلمين في غاية الضعف ، وإنما ظهر بسبب القتال والقهر والغلبة والإخافة وسلب الذراري والأحوال ، ولو سلخوا العدل والإنصاف لما ظهر في دينهم حق » .

والجواب من وجوه :

أحدها : يختص بالنصارى وهو أن الإنجيل بين أيديهم ناطق مصرح بالمسألة والتزام التواضع والمذلة ، وهو : من ضرب خدك حول الخد الآخر ، ومن سأمك نوعاً من الهوان فلا تنازعه ، وأن يتعدوا من القتال والمنازعة غاية البعد إلى أن تقوم الساعة ، وهذا نص الإنجيل : « قال المسيح — عليه السلام — : سمعتم ما قيل : العين بالعين والسن بالسن ولكن من لطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر ، ومن رام أخذ ثوبك فزده إزارك ، ومن سخرك ميلاً فامش معه ميلين ، ومن سألك فأعطه ، ومن اقترض منك فلا تمنعه ، وسمعت ما قيل : أحب قريبك وأبغض عدوك ، وإنما أقول لكم : أحبوا أعداءكم ، وباركوا على لاعنيكم ، وأحسنوا إلى من يبغضكم ، وصلوا على من يطردكم ويخزيكم ، لكي تكونوا بنى أبيكم ، كونوا كاملين مثل أبيكم فهو كامل » ، ومع ذلك فهم من أشد الناس تكالباً وحرصاً على القتل والقتال وبسط الأيدي بالأذى في أقطار الأرض ، بسلب النفوس والأموال مستبشرين لذلك ، يعتقدونه من أعظم القربات وأوثق أسباب السعادات مع تحريم إنجيلهم عليهم ذلك ، وإيجاب التزام الاستسلام لأعدائهم ، ومن استحلت حرمة الله — تعالى — . فهو أشد الناس كفرًا بالله — تعالى — وكتبه وأحكامه ، وأما نحن وكتابنا فنحن أولياء الله — تعالى — وأنصاره ، وهم كفرته وأعداؤه ، وكتابنا أوجب علينا القتال ونص على أنه من أعظم القربات وأتم أسباب السعادات .

وثانيها : أن المسيحي وغيره من مؤرخيهم نقلوا أن ابتداء دينهم إنما كان بسبب القتال

مع اليهود ، وأنهم كانوا يحرقونهم بالنيران ، ويفرقونهم في السفن في البحار وعملوا في اليهود كل نوع من أنواع الأذى ، ولولا ذلك لم يبق لهم اليهود أثراً ، فإن الدولة كانت لهم ، وقد قتلوا إليهمهم — على زعمهم — ولم يترك بعده أكثر من اثني عشر حوازي وسبعين معارف هاربين خائفين ولو ظهر منهم أحد لقتل شر قتلة ، فلو التزموا شريعتهم من المسألة لم تقم لهم قائمة ، ولم يبق منهم باقية ، لكن أقاموا دينهم برفض معاملة ، ونصروه بمحو آثاره ، والتزموا القتل والعسف ومع ذلك فلم ينص دينهم بذلك ، حتى أضافوا لدينهم أنواعاً من الشعبة والمخاريق وضروباً من التخيل للعوام والملوك ، كبكاء الصور الجمادية عند قراءة الإنجيل وتعليق الأصنام والصلبان في هياكل الكنائس بحجارة المغناطيس في الهواء من غير شيء يمسكها ، — إلى غير ذلك مما تقدم. في أول الكتاب من ترهاتهم التي يمشون بها دينهم —، فسؤالهم ينعكس عليهم ، بل هو خاص بهم لأنه على خلاف كتبهم ، وأما نحن فممثلون لأمر الله تعالى ناصرون لديته ، قائمون بحقه في أرضه على خلقه ، سعداء شهداء ، أولياء أعزاء ، ننظر بالمعجزات الباهرة والبراهين القاطعة ، فدعو إلى مكارم الأخلاق ونهى عن لثامها ، فمن اهتدى إليها ظفر بالسعادة وحاز أسباب السيادة ، ومن أعرض عنها كان جديراً بالصغار والذل والعار ، لا نحتاج إلى التميم بالمحال ، ولا نعتمد في الأقوال والأفعال إلا ما يثبت نقله عن ذى الجلال ، ولا ندعو إلى عبادة الرجال ولا ربات الحجال ، ولا نعبد من أوردته اليهود بأنواع النكال ، فأين السماء من الأهد ؟، وأين الدخان من العسجد ؟، وأين الشمس من الظلمات ؟، وأين القوى من المستجلد ، لقد أشرق الحق في ديننا كما غاب عنهم إلى الموعد .

وثالثها : أن الكتب التي بأيديهم شاهدة بقتال الأنبياء — عليهم السلام — مع طوائف من الطاغية ، كداود — عليه السلام — مع جالوت ، وسليمان مع طوائف من أهل الكفر ، ولم يقدح ذلك في صحة أديانهم ، وإذا كان القتال سنة الله — تعالى — وعادته لأهل الحق مع أهل الضلال ، فنحن على تلك السنة سالكون وبها عاملون ، فتكون من مناقبنا لا من مثالبنا ، ومن حسناتنا لا من سيئاتنا — بل الأمر بالعكس كما تقدم —.

السؤال الحادى عشر :

قالت النصرارى : القرآن ناطق بجواز الاتحاد فلا ينكر علينا ، بيانه : أن فيه أن الله — تعالى — كلم موسى — عليه السلام — تكليماً ، وأجمعت الملل على أنه كلمه بصوت ، فنقول : هذا الصوت يستحيل أن يقوم به ؛ لأنه — تعالى — ليس بجسم فيكون قائماً بشجرة العليق بوادى المقدس ، وتكون الشجرة هى المتكلمة ، وقد قالت : ﴿ إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدنى ﴾^(١) وقالت أيضاً : ﴿ اذهبوا إلى فرعون إنه طغى ﴾^(٢) ، وقال موسى : ﴿ ربنا إنما نخاف أن يفرط علينا أو أن يطغى ﴾^(٣) ، فخاطبت بأنها الله — تعالى — ، وخاطبها موسى بأنها الله — تعالى — ، ولولا الاتحاد بين ذات الله — تعالى — وذات الشجرة لما صح الكلام ولا جوابه ، ولا قول الملك أن الله — تعالى — كلم موسى — عليه السلام — تكليماً ، بل إنما كلمته الشجرة حيثئذ ، وإذا صح الاتحاد بالشجرة صح بذات عيسى — عليه السلام — ، وصح لنا أن نخاطبه بأنه الرب ؛ وبأنه الله — تعالى — ؛ اقتداء بموسى — عليه السلام — ، فنحن على الحق حيثئذ ، والمسلمون غالطون فى تكفيرنا بذلك .

وهذا السؤال اعتمد عليه « تمشقين » — زعيم القسيسين بظليطة — ورسمه فى كتاب سماه « مصحف العالم » ، وكان مرجع النصرانية إليه فى العلم والفضيلة .

ثم جاء ابن الفحار اليهودى فتنصر ورأس عند ملوك الإفرنج بالوزارة وغيرها بسبب فضيلته — على زعمهم — وكتب بهذا السؤال إلى علماء قرطبة ، وكان سؤالهم الذى عليه يعولون ، وبه يصولون .

والجواب : أما قوله : إن الملل متفقة على أن الله — تعالى — كلم موسى — عليه السلام — بصوت ؛ فكذب وفجر والتقم بفيه الحجر ، إذ لم يقع فى ذلك اتفاق ؛ بل جمهور المسلمين على أن الله — تعالى — لم يكلم موسى — عليه السلام — بصوت ، بل أسمعهم كلامه النفسانى القائم بذاته من غير حرف ولا صوت ، وإذا لم يكلمه الله تعالى بصوت بطل السؤال من أصله فإنه بناء على هذه المقدمة وسأبين كيف يتصور إسماع الكلام النفسى بغير حرف ولا صوت ، فإذا لم يكلمه — تعالى — بصوت ، وأما القائلون بأنه كلمة بصوت فقالوا : خلق الأصوات والكلام فى شجرة دالة على ما قام بذاته

— تعالى — ، وكانت الشجرة مبلغة عن الله — تعالى — ، كما تبلغ الملائكة من غير اتحاد ولا حلول وكما يحسن أن يقال : أن الله — تعالى — خاطب موسى على لسان الملك ، ويقال هو كلام الله ، فكذلك الشجرة الأصوات فيها مبلغة عن الله — تعالى — ، والمتكلم في الحقيقة هو الله — تعالى — ، والوسائط من الملائكة وغيرها ؛ لا يمنع كون ذلك كلام الله — تعالى — بهذا التفسير ، ولذلك أجمعت الملل على أن الكتب التي بلغتها الملائكة كالنوراة والإنجيل والزبور وغيرها كلام الله — تعالى — ، وإن كانت تلك الأصوات وتلك اللغات بالعبرانية وغيرها ، لم تقم بذات الله — تعالى — لاستحالة قيام الحوادث بذاته — تعالى — ، هذا على القول بأن الذي سمعه موسى — عليه السلام — صوت وهو ليس بصحيح ، وإنما أردت أن أبين فساد السؤال على القولين ، وأما على الصحيح وهو : أنه — عليه السلام — إنما سمع الكلام النفسى الذى هو صفة ذات الله — تعالى — القائم به من غير حرف ولا صوت .

ومعناه يتبين بقواعد :

١ — منها : أن كل عاقل يجد في نفسه الأمر والنهى والخبر عن كون الواحد نصف الاثنين ، وعن حدوث العالم وغير ذلك ، ثم أنه يعبر عن ذلك تارة بالعربية وتارة بالعبرانية وتارة بالفارسية ؛ فتختلف العبارات وهو واحد لا يختلف في نفس المعبر ، فذلك الذى لا يختلف هو الكلام النفسى ، والمختلف هو الكلام اللسانى ، والأول هو الذى ندعى أن الله — تعالى — متصف به وأقمنا البراهين على ذلك في « علم أصول الدين »^(١) .

٢ — ومنها : أن علم الحواس أجلى من علم النفس ، بدليل أن من فتح بصره فرأى زيداً ثم أغمض عينه فإنه يقطع بوجوده حالة التغميض كما يقطع بوجوده حالة فتح البصر ، ونحن نقطع بأن القطع الحاصل حالة فتح البصر أجلى وأقوى من القطع الحاصل حالة التغميض ، وكذلك سائر الحواس ، وإذا تكرر هذا ظهر أن إدراك الحواس علم خاص أجلى من مطلق العلم ، وهو ممكن الوجود ، والقدرة الربانية يمكن إيجادها لكل ممكن ، فيخلق الله — تعالى — هذا العلم الخاص الذى هو السمع في نفس موسى — عليه السلام — ؛ متعلقاً بصفات الكلام القائم بذات الله — تعالى — فهذا هو سماع

(١) معنى كتابه « شرح الأربعين في أصول الدين » للفخر الرازى .

موسى — عليه السلام — لكلام الله — تعالى — النفسى وبه باين من يعلم هذه الصفة ولم يسمعها ؛ لأن من يعلم قيام كلام الله — تعالى — بذاته منا إنما يعلمه بأصل العلم العام ، وأما هذا العلم الخاص الجلى فلم يحصل لنا ، وسمى الخاص سماعاً لأن إدراكات الحواس الخمس إنما هى علوم خاصة أخص من مطلق العلم ، فإذا وجد هذا العلم الخاص سمي باسمه الموضوع له فى اللغة ، فليس من شرط علوم الحواس أن تكون بالأعضاء المخصوصة ؛ لأن الأعضاء المخصوصة أجسام وجواهر ، والأجسام والجواهر متماثلة ، وكل ما جاز على أحد المثيلين جاز على الآخر ، فكما جاز أن يخلق عالم السماع فى الأذن ، جاز أن يخلق فى سائر جهات البدن وفى جواهر النفس ، كما اتفق لموسى — عليه السلام — ومما يقرب هذا المطلب على العقل : أن الإنسان يقطع بأن الناس يتحدثون فى أنفسهم فهو مطلع على كلامهم النفسى وقاطع به ، وهو مطلع أيضاً على ما قام بنفسه من الأحاديث ، ويجد من نفسه علماً ضرورياً أن علمه بأحوال نفسه — من الأحاديث وغيرها — أجلى من علمه بأحوال نفس غيره ، وإن اشترك الجميع فى القطع ، فقد وجدنا القطع الجلى المتعلق بالكلام النفسى موجوداً فينا وإذا وجدناه واقعاً فينا أمكن وقوعه متعلقاً بكلام الله — تعالى — ، والموجب لعدول أهل الحق عن سماع موسى — عليه السلام — للكلام الصوتى ، إلى أنه سمع الكلام النفسى قوله تعالى : ﴿ منهم من كلم الله ﴾^(١) فجعل بعض النبيين كلمهم الله دون البعض مع اشتراك الجميع ، بل هم والمؤمنين والمشركون فى سماع الكلام الصوتى من التوراة وغيرها سواء ، فلولا اختصاص البعض بسماع الكلام النفسى لما حسن ذكر لفظه : ﴿ من ﴾ المتضمنة للتبويض وموسى — عليه السلام — من أجلهم ، فهو أولى بأن يخص بسماع الكلام النفسى لاسيما وقد أكد الله — تعالى — كلامه بقوله — تعالى — : ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾^(٢) والمصادر تأكيد وتقوية للمذكور ، فيتعين أن يكون المراد الكلام النفسى دون الصوتى .

فإن قلت : إذا كان المسموع هو الكلام النفسى ، فلأى شىء قال الله — تعالى — : ﴿ نودى من شاطىء الوادى الأيمن فى البقعة المباركة من الشجرة أن ياموسى إني أنا الله ﴾^(٣) فقد حصل ابتداء غاية الكلام من الشجرة ومن الوادى ، واللقاء بذات الله — تعالى — لا يكون ابتداءه من شىء من المحدثات إنما يستقيم ذلك فى الصوتى ؟؟ قلت : هذا سؤال قوى ؛ وجوابه جليل شريف وهو : أن الغاية التى ذكرت بلفظة :

﴿ من ﴾ ، كما يتصور أن تكون غاية النداء يتصور أن تكون غاية للمنادى باعتبار حال مقدرة له ؛ وتقديره : أنا إذا نادينا زيداً وهو قريب من شجرة ونحن بعيدون عنها ؛ لا ينسب إليها صدق قولنا : « نادينا زيداً من الشجرة » ، بمعنى : نادينا قريباً من الشجرة ، فهي غاية لقربه منها ، لا لنا ولا لندائنا ، وهذا مثالنا في غاية الظهور ، فكذلك موسى — عليه السلام — ناداه الله — تعالى — بالكلام النفسى ، وهو قرب من شاطئ الوادى وقريب من الشجرة ، فيكون العامل في هذا المجرور الحال المقدرة لموسى — عليه السلام — دون النداء ، أو نقول : « المباركة » : اسم مشتق يصلح للعمل فيكون الغاية له ، أى ابتداء البقعة المباركة من الشجرة ومن شاطئ الوادى ويتعين هذا دون النداء ؛ لما ذكرناه من الأدلة الدالة على أن المسموع هو الكلام النفسى دون الصوتى من التخصيص بـ ﴿ من ﴾ والتأكيد بالمصدر ، كما جاز أن يصيرنا الله وهو ليس في جهة وبغير جارحة ، ونراه نحن وهو ليس في جهة ، ونقطع بوجوده وليس هو داخل العالم ولا خارج العالم ولا جسم له ، جاز أن يسمع كلاماً ليس بصوت .

السؤال الثانى عشر :

قال النصارى : دل القرآن على الاتحاد والمسلمون ينكرون ذلك .

بيانہ : أنه لما ذكر الله — تعالى — يحيى — عليه السلام — قال في حقه ﴿ وسلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حياً ﴾^(١) ولما ذكر عيسى — عليه السلام — قال في حقه : ﴿ والسلام على ﴾^(٢) فاتخذ المسلم والمسلم عليه في حق عيسى — عليه السلام —؛ لأجل ما اختص به من الاتحاد ، ولما لم يحصل الاتحاد ليحيى عليه السلام سلم الله تعالى عليه بصيغة التعدد ، فقال : ﴿ وسلام عليه ﴾^(٣) ، وهذا نص جلى في الاتحاد في حق عيسى — عليه السلام — دون غيره ، ولا يحتاج معه إلى غيره ، مع أن المسلمين ينكرون ذلك في حق عيسى — عليه السلام — وهو في كتابهم .

والجواب :

أن هذا اغترار بما لا طائل تحته ؛ لأن كل واحد منا يحسن منه أن يقول فى حق نفسه : الرضوان والسلام والرحمة — على سبيل الدعاء — إن لم يعلم وقوع ذلك

(٣) مريم : ١٥

(٢) مريم : ٣٣ .

(١) مريم : ١٥ .

له ، أو على سبيل الخبر إن علم وقوع ذلك له مع القطع بعدم اتحاد شيء بذاته ؛ بل لأن اللفظ العربي يقتضى ذلك ، وأى غريب فى قول عيسى — عليه السلام — : ﴿ **والسلام على** ﴾ أى من الله — تعالى — ، كما يقول : « صلوات الله عليه ورضوان الله على وفضله ونعمته » ، بل تسليم الله — تعالى — على يحيى — عليه السلام — أفضل . من قول عيسى — عليه السلام — : ﴿ **والسلام على** ﴾ ، لأن خبر الله — تعالى — عن يحيى — عليه السلام — وحصول السلامة له واقع قطعاً ، وخبر الله تعالى صدق وكلام عيسى — عليه السلام — دعاء ، والدعاء ليس من لوازمه الإجابة ، واللازم الوقوع أفضل من غير اللازم الوقوع ، وأخبار الله — تعالى — عن العبد أفضل من إخبار العبد عن العبد ، لمزيد شرف الربوبية على العبودية . فظهر أن متمسكاتهم أوهام وأضغاث أحلام .

السؤال الثالث عشر :

قالوا : المسلمون ليسوا على ثقة مما بأيديهم من القرآن ، وهم يعتقدون أنه لا خلل فيه ، ويبانه أن عبد الله بن مسعود كان — رضى الله عنه — من أجل الصحابة حتى قال فيه — عليه الصلاة والسلام — : « **رضيت لأمتى ما رضى لها ابن أم عبد** »^(١) ، وقد خالفهم فى القرآن وخالفوه حتى أوجعه عثمان — رضى الله عنه — ضرباً ، ولو كان القرآن مقطوعاً به لما وقع فيه الخلاف بين الصحابة وهم حديثو العهد بالنبي — ﷺ — ، لأن القطع يمنع وقوع الخلاف ، كما لا يختلف العقلاء فى وجود بغداد ، ولا فى أن الواحد نصف الاثنين ، وإذا لم يحصل للصحابة — رضى الله عنهم — القطع لم يحصل لغيرهم بطريق الأولى ؛ لأنهم أصل لغيرهم والفرع لا يكون أقوى من الأصل ، وقد أثبت ابن مسعود — رضى الله عنه — ما نفاه غيره من القراءات الشاذة وأثبتوا هم ما نفاه هو — وهو المعوذتان — فكان عبد الله ينفيهما^(٢) ، وإذا وقع مثل هذا الاختلاف العظيم نفياً وإثباتاً اختلت الثقة بجملة القرآن .

(١) انظر مجمع الزوائد [٢٩٠/٩] .

(٢) انظر كتاب الاتفاق فى علوم القرآن للزرقانى [٢٩٨/١ — ٢٩٩] ، تفسير الحافظ ابن كثير [٥٧١/٤]

والجواب :

أن هذا سؤال أورده بعض المرتدة عن الإسلام بعد أن أسلم ، وكان يعتقد أنه من الأسئلة العظيمة والمثالب الفاحشة ، وليس الأمر كما ظنه ، بل أضله الله — تعالى — على علم ، فنظر بعين البغضاء وتكلم بلسان الشحناء ، فران على قلبه هواه فلم يتميز له صوابه من خطاه ، والذي اتفق بين الصحابة — رضوان الله عليهم — ليس لأن القرآن غير معلوم عندهم — بل هو معلوم متواتر خلفاً وسلفاً ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ الْحَافِظُونَ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ ^(٢) ، وإنما اختلفوا — رضى الله عنهم — في أن ابن مسعود كان يقرأ القرآن ويضم إليه تفسيره نحو قوله — تعالى — : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٣) كان يقرأها متتابعات ، وغير ذلك مما كان — رضى الله عنه — يعتقد أنه تفسير لتلك الآيات التي نازعوه فيها حرصاً منه على بيان معناه ، فكانوا هم يحرصون على أن لا يضاف للقرآن غيره ؛ حذراً مما اتفق لأهل الكتاب في كتابهم ففسر حالهم وكان الصواب معهم — رضى الله عنهم — فميزوا كلام الله تعالى من غيره ، ولم يخلطوه بسواه فسلم عن الغلط والزلل ، وهذا هو الحزم الذى وفق الله — تعالى — له هذه الأمة ، ولذلك أجمعوا — فيما أعلم — أنه لا يجوز أن يكتب فواتح السور ^(٤) بالمداد بل بصيغ آخر حذراً من أن يعتقد أنها من القرآن ، وهذا غاية العناية من الله — تعالى — بهذه الأمة ، وهو المحمود المشكور على نعمه السابقة ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، فهذا هو القراءات الشاذة ومنها القراءات بالمعنى نحو القراءة في قوله تعالى : (اهدنا صراط من أنعمت عليهم) بدلاً من قوله : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم ﴾ ^(٥) فرفض ذلك غاية الرفض ، حرصاً على نفس اللفظ وإبعاداً لذرائع التغيير والتبديل ، فهذا من أفضل محاسن هذه الأمة لا من مساوئها ، ومن فضائلها لا من رذائلها ، وأما الموعودتان فكان ابن مسعود يريد أن يفردهما عن القرآن ليقرأهما الجنب وغيره للتعوذ حتى يتميز ما يشترط فيها الطهارة من القرآن عما لا يشترط ، فهذا وجه اجتهاده — رضى الله عنه — ورأى الصحابة — رضى الله عنهم — أن أفراد شيء من القرآن عن القرآن ذريعة ووسيلة إلى إسقاط بعض القرآن ، فمنعوا منه وكان الحزم معهم — رضى الله

(٥) الفاتحة : ٧ .

(٣) المائدة : ٨٩ .

(١) الحجر : ٩ .

(٤) يعنى البسطة .

(٢) النساء : ٨٧ .

عنهم — فظهر حيثئذ أن السؤال سراب والجاهل يعتقد أن صواب ، فبنى على منواله في الضلال وقنع بزخارف الأقوال ، وسيعلم إذا انكشف الغبار أفرسًا ركب أم حمارًا؟؟

السؤال الرابع عشر :

قالوا : « التسلمون على ضلال فى دينهم بنص نبهم وهم لا يشعرون .
بيانه : أن فى الأحاديث الصحيحة عندهم باتفاقهم أن نبهم قال لهم عند موته :
« هلموا أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً »^(١) ، فمنعهم عمر من ذلك^(٢) ،
وقال : حسبنا كتاب ربنا ، وإذا قال النبى الصادق إن الكتاب الذى يكتبه سبب عدم
الضلال — وما كتبه — فىكون سبب عدم الضلال لم يوجد ؛ فينتفى مسببه وهو عدم
الضلال ، فىكون الواقع هو ضلالهم جزماً ، بشهادة نبهم التى لا يمكنهم ردها .

والجواب :

أن إيراد هذا السؤال يقضى على مورده بعدم فهم لسان العرب ؛ لأن قوله عليه
الصلاة والسلام : « لن تضلوا معه » لا يقتضى أن الضلال المنفى بسببه يجب أن يكون
فى عقائد الدين ولا فى قواعد المسلمين ، بل ذلك يصدق بأدنى مسألة من الفروع ،
ولم يصرح — عليه الصلاة والسلام — بأننا نضل فى الدين إذ لم يكتب ، ولا أنا نضل
فى شئ ألبتة . بل صرح بأنه يكتب ما ينفى معه الضلال ولا يلزم من عدم سبب
معين لنفى الضلال أن يقع الضلال ؛ بل جاز أن ينتفى الضلال بالهداية الإلهية والعناية
الربانية ، كما إذا قلنا للمسافر : « إن أخذت هذا الخفير لا تضل معه » يحتمل أنه إذا
لم يأخذه أن يبتدى من تلقاء نفسه بإلهام ربه أو سبب آخر ، مع أن العلماء قد نقلوا
أن ذلك الكتاب كان المقصود به نفى الضلال فيمن يُعَيَّن للخلافة بعده عليه السلام ،
والخلافة ليست من قواعد الأديان ولا شرطاً فى صحة الإيمان ، مع أنا ما أثبتنا الخلافة
بعده — عليه السلام — إلا بنصه وإيمان به وذلك فى معنى الكتاب كقوله — عليه السلام — :
« الأئمة من قریش وقد ولينا قریشاً » . وبقوله — عليه السلام — لما وعد المرأة بعده

(١) ، (٢) راجع :

— البخارى : كتاب العلم [باب ٣٩] ، كتاب المغازى [باب ٨٣] ، كتاب المرضى [باب ١٧] ، كتاب
الاعتصام بالكتاب والسنة [باب ٢٦] .

— مسلم كتاب الوصية [حديث ٢٢] .

— طبقات ابن سعد [٣٦/٢/٢ ، ٣٢٤ ، ٣٣٦ ، ول المسند ٢٣٢/١ ، ٢٩٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٥ ،

فقلت له — عليه السلام — فإن لم أجذك : قال لها — عليه السلام — : « **أنت أبا بكر** » فصرح بأنه يتولى أعباء المسلمين بعده ، وهذا هو **الخلافة** وما ولينا غير **أبى بكر** — رضى الله عنه — ، فما ضللتنا والحمد لله في الخلافة ولا في غيرها ، وعمر — رضى الله عنه — من أشفق الناس على هذه الأمة فلولا أنه علم أن في النصوص ما ينوب عن الكتاب لما أممله ، وهو — عليه السلام — أشفق منه وعليه التبليغ واجب ، فلو كان قد بقى ما يضلنا في ديننا لما تركه — عليه السلام — ، ولا سيما وهو يقول في حجة الوداع : « **ألا قد بلغت ألا قد بلغت** » ، والله — تعالى — يقول تقريراً لذلك : ﴿ **اليوم أكملت لكم دينكم** ﴾^(١) ، وحيث لا يتعين أن ذلك الكتاب كان من باب الاحتياطات التى لا يضر الإخلال بها ، وحيث لا يلزم من عدمه مفسدة في شيء من أصول الدين ولا في غيرها ، فاندفع السؤال .

السؤال الخامس عشر :

قال النصارى : المسلمون يعيروننا بأن أناجيلنا أربعة عن أربعة مختلفين ، وقرآنهم عن سبعة قراء مختلفين اختلافاً شديداً أكثر مما بين الأناجيل من اختلافات بكثير ، ويعترفون أن القراءات أكثر من سبع وإنما هذه السبعة اتفق اشتهاؤها فلهم حيث شذ سبعة كتب مروية ، بل عشرة بل أكثر من ذلك عن أناس شتى ، فهم أشد اختلافاً في كتابهم منا في كتابنا بالضرورة ، فلا معنى لإنكارهم علينا ما وقع فى كتابنا من الاختلاف فإنه عندهم أعظم .

والجواب :

ما قال الشاعر :

أكل امرئ تحسبين امرءاً وناراً توقد بالليل نـاراً ؟!

هيئات ، ما كل سوداء فحمة ولا كل بيضاء شحمة ، أنزل الله — سبحانه وتعالى — كتابه العزيز على خير رسله بلغة قريش ، وقبائل العرب مختلفة اللغات في الإمالة والتفخيم ، والمد والقصر ، والجهر والإخفاء ، وإعمال العوامل الناصبة والرافعة والجاراة ، فلو كنفتوا كلهم الحمل على لغة واحدة لشق عليهم ذلك ، فسأل — عليه الصلاة والسلام —

(١) المائدة : ٣ .

ربه أن يجعله على سبع لغات ؛ لتتسع العرب ويذهب الحرج ، وكان بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً ، فأُنزلت القراءات كذلك وكلها مروية عنه — عليه السلام — متواترة ، فنحن على ثقة في جميعها ، وأنها عن الله — تعالى — وبإذنه متلقاه عن خير رسله ، فذهب اللبس وحصل اليقين ، وأما أنتم فليس في أناجيلكم رواية العدل عن العدل إلى مؤلفي أناجيلكم ولا صرح مؤلفو أناجيلكم بكلمة واحدة يقول مَتَّى فيها أو غيره قال لي المسيح : أن الله أنزل عليه كذا ؛ بل غاية ما في بعضه. قال اليسوع المسيح كذا ، أما أن ذلك القول من الكتاب المنزل من عند الله أو هو من قبل عيسى — عليه السلام — على ما اقتضاه رأيي ، أو أنزل عليه لا على سبيل أنه من الإنجيل هذا لم يتعرض له إنجيل من الأنجيل ، وهلموا إلى أناجيلكم تحكم بيننا وبينكم إن كنتم صادقين ، فقد وقفنا عليها ولم نجد فيها شيئاً من ذلك ، بل تواريخ وحكايات وأخبار ، وبينها أقوال يسيرة معزية للمسيح — عليه السلام — ، لم يصرح فيها بأنها من الإنجيل ولا من غيره ، وليس لكم أن تقولوا متى نقل للتلاميذ شيئاً فالمسيح قاله لهم ، لأننا نقول هم خلفاؤه — على زعمكم — وكانوا فضلاء نجباء ، ومثل هؤلاء يكون لهم آراء واجتهادات وأقيسة وفراسات يتحدثون باعتبارها ، فليس لكم أن تقولوا : كل ما يقولونه فهو من قبل المسيح — عليه السلام — أو من قوله ، ولو سلمنا أنه من قوله — عليه السلام — فيحتمل أن يكون من كلام الإنجيل ومن غيره ، فلا يوثق بحرف واحد عندكم أنه من الإنجيل المنزل ، بل نقطع بأن أكثره ليس منزلاً وهو تلك التواريخ وكلام الكهنة وملوك الكفرة التي حشرتموها في الإنجيل ، وتزعمون أن الجميع من الإنجيل الكتاب المنزل ، وهذا عندكم أشد وأصعب من التوراة ، فإن التوراة كتبت في الألواح ، وتميزت وتمينت ثم طرأ عليها ما طرأ عليها ، وأما الإنجيل فلم يتميز قط ولم يُعرف له صورة ولا سمعت منه كلمة ، غايته أن التلاميذ أمَلُوا هذه الأنجيل بعد رفع المسيح — عليه السلام — بمدة طويلة ، ولم يصرحوا بأن هذا منزل ولا غير منزل ؛ فسقطت الثقة من الجميع حتى يتعين المنزل ، ولهذه القواعد لم يجر المسلمون أن يجعلوا شيئاً من الأحاديث النبوية مع صحتها من الكتاب المنزل ، ولا قول أحد من الصحابة ، بل متى قال صحابي قولاً نسب له فقط ، ولا يجوز أن يقال هذا من قول النبي — عليه السلام — ، فضلاً عن كونه من القرآن ، وأنتم جعلتم الجميع من الكتاب المنزل وسميتموه كتاب الله ، فوقعتم في الضلال وقول المحال ، فلا تشبهوا أنفسكم بنا ، فوالله ما اجتمعنا في شيء من هذا بل أنتم في غاية الإهمال ونحن في غاية الاحتفال .